الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

ماستر تخصص :تسيير استراتيجي دولي

تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالبة :

زيتون بختة

تحت إشراف الأستاذة

المحترمة : حجار أسيا

أعضاء لجنة المناقشة:

حجار آسيا	أستاذة مساعدة –مقررة	جامعة مستغانم
سليمان عائشة	أستاذة مساعدة – رئيسة	جامعة مستغانم
براوين شهرزاد	أستاذة مساعدة –مناقشة	جامعة مستغانم

السنة الدراسة:2015-2016

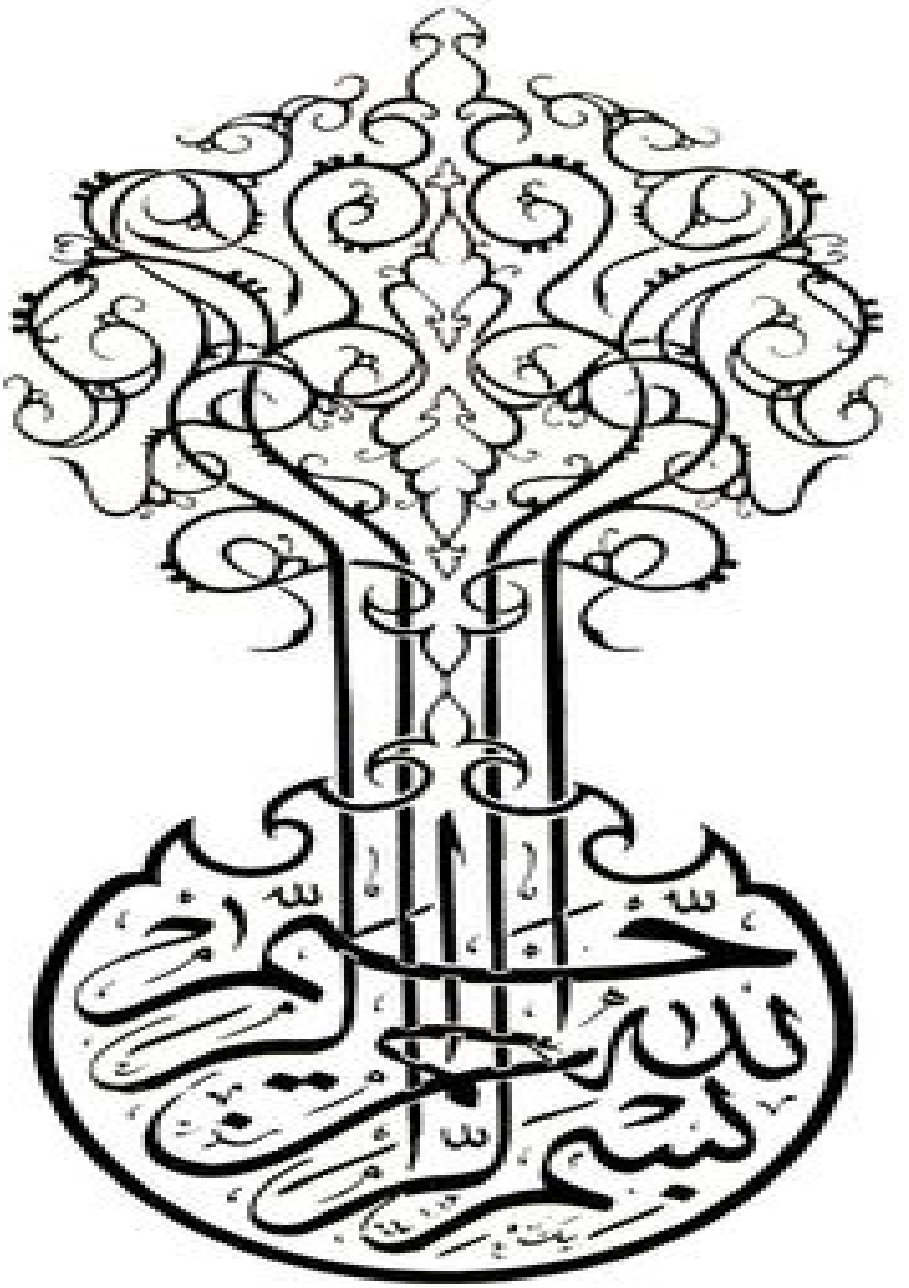
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

أتقدم بكامل الشكر إلى كل من علمني حرفا و أخص بالذكر:

الأستاذة :حجار أسيا

كما اشكر كل من :

موظفوا كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

موظفو مؤسسة ميناء مستغانم .

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى صديقتي خيرة.

الاهداء

إلى كل الأهل و الأقارب

المحتويات :

الإهداء
الشكر.....
فهرس المحتويات.....
قائمة الجداول و الاشكال .....

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول : ماهية التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول .....01.

....1المبحث الأول :سياسات التجارة الخارجية.....02

المطلب الأول :ماهية التجارة الخارجية.....02.

الفرع الأول:مفهوم التجارة الخارجية.....02.

الفرع الثاني :أهمية التجارة الخارجية.....02.

الفرع الثالث :أسباب قيام التجارة الخارجية.....03.

الفرع الرابع :التجارة الخارجية و التخصص الدولي.....04.

المطلب الثاني :السياسات التجارية الخارجية بين الحرية و التقيد.....05.

الفرع الأول :مفهوم السياسة التجارية.....05.

الفرع الثاني :سياسة الحرية التجارية.....06.

الفرع الثالث :سياسة الحماية التجارية.....07...

الفرع الرابع :العوامل المحددة للتوجهات الإستراتيجية نحو الحماية أو التحرر.....08..

المطلب الثالث :دور المؤسسات الاقتصادية في دعم التجارة الخارجية.....11....

الفرع الأول :دور صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية.....11.

الفرع الثاني :المنظمة العالمية للتجارة.....12.

الفرع الثالث :التكتلات الاقتصادية الإقليمية .....15...

الفرع الرابع :تطور شبكات المعلومات.....17.

المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و مؤشراته.....20...

المطلب الأول :مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي .....20.....

الفرع الأول :مفهوم النمو الاقتصادي.....20.

الفرع الثاني :عناصر و مقاييس النمو الاقتصادي.....22..

الفرع الثالث :خصائص النمو الاقتصادي.....22.....

الفرع الرابع :استراتيجيات النمو الاقتصادي.....23.

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي و معوقاته.....25.

الفرع الاول :رأس المال البشري .....25.

الفرع الثاني :رأس المال الفكري .....25...

الفرع الثالث : رأس المال المادي .....27.

الفرع الرابع :معوقات النمو الاقتصادي.....28.

المطلب الثالث :المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي.....32..

الفرع الأول :ميزان المدفوعات.....32..

الفرع الثاني: الميزان التجاري.....34..

الفر ع الثالث :الناتج الداخلي الخام.....35.

خلاصة الفصل الأول.....37..

الفصل الثاني :تطور التجارة الخارجية الجزائرية و فعاليتها في النمو الاقتصادي :

مقدمة الفصل الثاني :.....38.....

المبحث الأول :التجارة الخارجية الجزائرية من الاحتكار إلى التحرر.....38.

المطلب الأول: التجارة الجزائرية في ظل اقتصاد السوق.....38.

الفرع الأول :التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط.....39.

الفرع الثاني :متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد.....41.

الفرع الثالث :الأسس التي اعتمدتها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية.....43...

الفرع الرابع إستراتيجية التصدير و إجراءات تنميته في الجزائر.....44...

المطلب الثاني :الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية المدعومة من طرف المؤسسات الاقتصادية العالمية :.....46....

الفرع الاول :الجزائر و صندوق النقد الدولي.....46.....

الفرع الثاني :الشراكة الاورو –جزائرية.....51.....

الفرع الثالث :أفاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.....55..

المبحث الثاني :دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء مستغانم.....60..

المطلب الأول :ماهية مؤسسة ميناء مستغانم.....60....

الفرع الأول :لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم.....60.....

المحتويات :

الفرع الثاني :مؤسسة تسيير موانئ و ملا جيء الصيد.....63...

الفرع الثالث :القدرات و الخصائص البحرية للميناء.....65..

المطلب الثاني :التجارة البحرية على مستوى ميناء مستغانم.....67.....

الفرع الأول :الحصيلة السنوية للنشاطات الميناء.....67....

الفرع الثاني :التجارة بحسب المنشاة المتخصصة.....74..

المطلب الثالث :المشاكل ،التحديات ،و المشاريع المستقبلية لميناء مستغانم.....74..

الفرع الأول :استراتيجية المؤسسة لجلب الاستثمار.....74...

الفرع الثاني :تحديات و المشاكل التي تواجه ميناء مستغانم.....76.

الفرع الثالث :المشاريع المستقبلية لميناء مستغانم .....79.

خلاصة الفصل الثاني .....80.....

الخلاصة العامة.....81.

قائمة المراجع

الملاحق

إن المتتبع لتطور واقع الاقتصاد العالمي ،يتبين له أن الانفتاح الاقتصادي و تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات لم تخدم مصالح كل الدول ،و يتجسد ذلك في تباين أو تباعد مستويات النمو الاقتصادي الذي يعد المرآة العاكسة لتطور التجارة الخارجية .

و في سبيل زيادة مستويات النمو الاقتصادي في الدول الأقل نموا كالجزائر مثلا ،حيث تسعى هذه الأخيرة جاهدة للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تبنيها إستراتيجية تنمية بالاعتماد على الاقتصاد الاشتراكي ،حيث ركزت اهتمامها على المؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعة الثقيلة ،لكن هذه الإستراتيجية لم تدم طويلا ،وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط عام 1986م ،مما تسبب في انخفاض صادراتها ،وبالتالي إعاقة الحركة التنموية كل هذه الأمور أرغمت الجزائر على إعادة النظر في إستراتيجيتها المتبعة لذلك عملت جاهدة على إصلاحها ،وفي المقابل حاولت الدخول والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي ،و كذا محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

إشكالية البحث :بناءا على ماسبق نطرح الإشكالية التالية :

مامدى مساهمة التجارة الخارجية في نمو الاقتصاد الجزائري ؟

و منه نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري ؟
- ماهي نتائج الإصلاح الاقتصادي الجزائري على التجارة الخارجية ؟
- ماهو دور مؤسسة ميناء مستغانم في تنشيط التجارة الخارجية؟

الفرضيات المقترحة:

- تساهم التجارة الخارجية في إنعاش الاقتصاد .
- حسن تسيير ميناء مستغانم يؤدي إلى نمو التجارة الخارجية .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة:"تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي "انطلاقا مما تلعبه التجارة الخارجية كدور مميز في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، و المظاهر و الأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى.

أهداف البحث :

يمكن ذكر الأهداف المراد تحقيقها على النحو التالي :

- إبراز دور الدولة في تطوير التجارة الخارجية و ضرورة تحريرها من اجل تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.
- تبيان مكانة الموانئ الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية .
- التعرف على السياسات التجارية المنتهجة و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي .
- محاولة الوقوف على المشاكل و التحديات التي تواجه الموانئ الجزائرية في ظل النظام الاقتصادي الجديد .
- التركيز و عرض مختلف المنتجات المتداولة للتجارة الجزائرية مع الدول الأخرى.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع منها:

دوافع ذاتية :و المتمثلة في رغبتنا في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ،و كذا فضولنا الزائد للتعرف على المستجدات التي طرأت على التجارة الخارجية الجزائرية .

دوافع شخصية :إن موضوع البحث يندرج في إطار المواضيع التي تدور حولها نقاشات باستمرار ،فالمواضيع التي تتحدث عن التجارة الخارجية و عن النمو الاقتصادي بالجزائر من المواضيع الحساسة جدا ،فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين و سياسة صنع القرار ،لذا وجب أن يخصص لها حيز واسع من الكتابات و الدراسات الأكاديمية .

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي ،الوصفي و التحليلي ،لطرح بعض المفاهيم النظرية حول التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي و تطور التجارة الخارجية في الجزائر .

أما جانب دراسة الحالة فنستخدم المنهج الوصفي و التحليلي من خلال الاستدلال بجملة من الأرقام و تحليلها و التعليق عليها .

حدود البحث:

الحدود الزمنية :انجز البحث خلال السنة الجامعية 2015م-2016م .

الحدود المكانية :خصصنا بحثنا لدراسة حالة الجزائر ،ولحل الإشكالية حددت الدراسة على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم .

الدراسات السابقة :

تم إجراء مجموعة من الدراسات و الأبحاث العلمية و الأكاديمية و نتعرض لأبرز الدراسات التي ها علاقة بموضوع هذه الدراسة و هي كما يلي:

أولا :خبابة عبد الله ،"تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية "كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارية جامعة المسيلة .حيث تناول الكاتب موضوع النمو و التنمية الاقتصادية ،و الإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر ،و كذا البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة و مؤشرات قياسه ،و كذا سياسات و توجيهه.

ثانيا :هوشيار معروف :"تحليل الاقتصاد الدولي "،حيث تناول الباحث فيها أساسيات الاقتصاد الدولي ،و تحليل وقائع حديثة في الاقتصاد الدولي و أسواق الصرف الأجنبي .

ثالثا:زايد مراد :"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق –حالة الجزائر"،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،حيث عالج فيها الباحث الاقتصاد الجزائري منذ مرحلة ماقبل الاستقلال الى دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق.

هيكل البحث :

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الأهداف المنوطة به فقد تم تقسيم الدراسة الى فصلين :

الفصل الأول :و الذي عنوانه يندرج في "ماهية التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي "،حيث تناولنا في المبحث الأول "المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية "،و الدور الذي لعبته هذه الأخيرة في الاقتصاد لأي بلد .

و كذا السياسات التي تستعملها الدولة لتوجه اقتصادها نحو الحماية أو الحرية ،و دور المؤسسات الاقتصادية في دعم التجارة الخارجية .

تناولنا في المبحث الثاني :"مفهوم النمو الاقتصادي ،و الإستراتيجية المتبعة للنمو ومؤشراته ".

أما في في الفصل الثاني :فقد تناولنا "تطور التجارة الخارجية الجزائرية و فعاليتها في النمو الاقتصادي"،حيث تناولنا في المبحث الأول تطور التجارة الخارجية في الجزائر ،أما المبحث الثاني فقد قمنا بإلقاء نظرة عامة حول ميناء مستغانم و دور الموانئ في تشجيع الاستثمار و أهم المعوقات للميناء .

مقدمة للفصل الأول:

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لايمكن تصور العالم من غيرها اليوم ،فلا تستطيع أي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ،حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر و يتأثر بالأخر أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية بينها و بين العالم الخارجي كتجارة الخارجية ،فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني و تعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة .

و من خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام ببعض الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ،حيث يتمحور موضوع البحث الأول على سياسات التجارة الخارجية ،و المبحث الثاني على مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و مؤشراته .

المبحث الأول :سياسات التجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية: هناك عدة تعريفات للتجارة الخارجية منها:

يعرفها رشاد العصار على أنها :"جميع المعاملات التجارية الخارجية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن بوحدات سياسية مختلفة".[1]

و بالنسبة للدكتور محمود عبد الرزاق فيعرف التجارة الخارجية على أنها: «نطاق واسع تتفق مع روح المتغيرات الاقتصادية العالمية السائدة في الاقتصاد العالمي منذ بداية عقد السبعينات ، ومعنى ذلك انه لابد من إسقاط المفهوم الكلاسيكي للتجارة الخارجية بحيث لا تقتصر فقط على الصادرات والواردات أي التبادل السلعي الدولي وإنما تشمل وبصورة مؤكدة على التجارة غير المنظورة أي التبادل الخدماتي للدول". [2]

أما بالنسبة للكتور عبد الله الزبون فيعرفها على أنها : "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الخارجية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد" .[3]

الفرع الثاني:أهمية التجارة الخارجية.

– تقوم التجارة الخارجية على إنشاء وتحقيق التوازن المحلي والعالمي من خلال تحقيق الأسعار التوازنية لعنصر الإنتاج و زيادة للدخول الحقيقية للدول المتاجرة والاستخدام الأمثل للموارد.

– زيادة الرفاهية الاقتصادي نتيجة حصول السكان على إشباع اكبر لحاجاتهم من خلال استهلاك السلع المستوردة و بسعر اقل .

– الاستغلال الامثل للموارد ،إذا ما قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة اقل كفاءة مما لو استخدمتها في إنتاج سلع معينة تتخصص في إنتاجها.

[1]-رشاد العصار، و آخرون،التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر،الأردن، 2000، ص 12
[2]-محمود عبد الرازق ، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (النظرية و التطبيق)، الدار الجامعية ،مصر ،2010 ص11
[3]-عطا الله الزبون ، التجارة الخارجية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن، 2015 ،ص09

و استبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى ، الأمر الذي يعكس الاستغلال الأمثل للموارد بسبب وفرات الحجم الكبير والخبرة .[1]

– تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية، مما يعزز قدرة الدولة في الحصول على السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار.

– تعمل التجارة الخارجية على إحداث توازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من استيراد، وما تحققه من صادرات، وتعمل على تخفيض العجز.

– تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمتها في الناتج المحلي وينعكس هذا على الميزان التجاري .(PNB) الإجمالي

– التجارة الخارجية تؤدي إلى تنويع في الاستهلاك والتقدم التكنولوجي وتحسين الناتج القومي[2]

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية: من بين أسباب قيام التجارة الخارجية هي:

1-الثورة الأمريكية على بريطانيا في عام 1776م و التي مهدت لبناء اكبر اقتصاد في العالم .

2- إدخال الطاقة البخارية في النقل بالسكك الحديدية وفي الإنتاج الصناعي مما رفع من كفاءة النقل والإنتاج و ساهم في توسيع التنظيمات الاقتصادية وكشف للمنظمين العديد من الفرص الاستثمارية مما اخضع غالبية احتياطات الموارد الكامنة للاستغلال .

3- نشر كتاب ادم سميث " ثروة الأمم" في عام 1776م،فقد وضع ادم سميث و رواد مدرسته الكلاسيكية الأسس النظرية لسياسات الحرية الاقتصادية والشروط التي يفترض تطبيقها لضمان التبادل الأمثل بين البلدان من خلال تطبيق قانون الميزة المطلقة .[3]

4- فتح قناة السويس في عام 1869م مما ساهم في تقليص النقل البحري بعد تجاوز ضرورة عبور الناقلات سواحل إفريقيا الجنوبية وهذا ما زاد من سرعة إيصال الأفراد و البضائع، و تخفيض تكاليف النقل بين البلدان الأوروبية و بلدان شرقي إفريقيا.

[1]-نداء محمد الصوص ،مرجع سابق ،ص11.
[2]- عطا الله الزبون ،مرجع سابق ،ص(18،19).
[3]- هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر و التوزيع ،الأردن ،سنة 2013،ص52

5- زيادة الأمان من خلال السيطرة على مسالك وموانئ البحر المتوسط أولا ومن ثم البحر العربي و البحر الهندي مما قلل كثيرا من درجة المخاطرة في حركات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال .[1]

6- بروز الاقتصاد الأمريكي كاقتصاد عالمي جديد منافس للاقتصاديات الصناعية المتقدمة في أوروبا .

7- عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع وذلك راجع إلى الميزات الطبيعية و اختلاف ظروف الإنتاج لكل سلعة.

8- اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى .

9- التخصص الدولي: حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها، ووجود فائض لديها في هذه السلع و بالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من بلد أخر.[2]

10- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي .

11- ظهور مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تعمل في مجال النقد والتمويل وظهور المنظمة العالمية للتجارة.

12- ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية وعجز في ميزان مدفوعاتها .

13- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة .[3]

الفرع الرابع: التجارة الدولية و التخصص الدولي.

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص الدولي حيث ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي ،فلولا قيام التجارة الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجاتها .ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع الخدمات المختلفة و لما قامت التجارة الدولية.[4]

[1]- هوشيار معروف ، مرجع سابق ،ص54.
[2]- نداء محمد الصوص ، مرجع سابق ،ص10.
[3]- محمد احمد السريتي ،اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للنشر ،مصر ،2008،ص06.
4-عبد الرحمن يسري احمد و السيد محمد احمد السريتي ،الاقتصاديات الدولية ،مصر ،مارس 2007،ص(10،11).

إن التخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية ، لقد أكد الاقتصاديون الكلاسيك مثل ادم سميث على هذه الظاهرة ،حيث يقرون أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه ،وبالتالي تزيد إنتاجيته ،ومن ثم نحصل **على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية** . ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل من أهمها :

* اختلاف الظروف الطبيعية.

*مدى وفرة و ندرة عناصر الإنتاج.

* توفر التكنولوجيا الحديثة.

* تكاليف النقل

المطلب الثاني :السياسة التجارة الخارجية بين الحرية و التقيد :

الفرع الأول: تعريف سياسة التجارة الخارجية:

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها :مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف .

و يقصد بها :مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و المتخلفة والتي **تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من** العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول . **وبناءا على ما سبق ،فقد يكون أمام الدول النامية اتجاهين للسياسة التجارية** :

الاتجاه **الأول: تقييد التجارة** الخارجية في **بعض الظروف.**

الاتجاه الثاني: تحرير التجارة الخارجية تدريجيا.[1]

الفرع الثاني: تعريف سياسة الحرية التجارية:

تتمثل هذه السياسة في :"**إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى** ."[2]

- محمد احمد السريتي ،اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة -
[1] رؤية للنشر، مصر، 2008، ص123 -
[2]السيدناحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره ،ص126. -

و يستند أنصار هذه الحجة إلى مجموعة من المفاهيم **وهي:**

فهم يركزون على العلاقة بين السياسة التجارية للدول الأقل نموا و أداء الصادرات والنمو الاقتصادي, فهم يحتجون بأن حرية التجارة وما تشمله من تشجيع الصادرات وتخفيض العملة **وإزالة القيود الجمركية يؤدي** إلى**زيادة** كبيرة في **الصادرات و النمو الاقتصادي ،و ذلك لان حرية التجارة توفر عدة مزايا :**

1 -تشجيع المنافسة وتحسين عملية تخصيص الموارد وتحقيق اقتصاديات الحجم في مجالات التي تكون فيها الدول **الأقل** نموا تمتلك ميزة نسبية ومن ثم تكون تكاليف **الإنتاج منخفضة.**

2-**إن حرية التجارة تولد ضغوطا لزيادة الكفاءة وتحسين المنتج وإحداث** التغيير**، ومن** ثم زيادة **الإنتاجية** وما يترتب عليه من انخفاض تكاليف **الإنتاج.**

3_**إن حرية التجارة تجعل من إحداث** النمو الاقتصادي الشامل والذي يرفع بدوره من الأرباح وتشجيع الادخار و **الاستثمار .**

4_**تعمل حرية التجارة على** جذب الكثير من رأس المال الأجنبي .

5_تولد حرية التجارة الصرف الأجنبي المطلوب .

6_كما أن حرية التجارة تقضي على تشوهات الأسعار التي تنتج بسبب التدخل الحكومي في كل من الصادرات و **أسواق الصرف** الأجنبي.

7_**تشجع على استخدام الأمثل للموارد النادرة** ,وهذا يحسن من **تخصيص الموارد بصفة عامة** [1]

8_**التعديل التلقائي للاختلالات من خلال حركات الأسعار أو الكميات .**

9_**قابلية انتقال السلع والخدمات و الموارد.**

10_**آلية السوق الحرة والأسعار.**

11_**حرية الدخول** إلى **السوق و الخروج منها**[2]

[1] محمود عبد الرزاق, مرجع سابق, ص81 -
[2] هوشيار معروف,مرجع سابق,ص.393

الفرع الثالث: تعريف سياسة الحماية التجارة الخارجية:

1_المفهـــــــوم:لقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها

أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لاسيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسات الخارجية هذه السياسة تعرف على انها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية ,فتنفذ عن طريق تبني الدول مجموعة من القوانين و التشريعات,و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية . [1]

حجج المتشائمين من التجارة الخارجية:

ينادي أنصار هذا الذهب بضرورة تقييد التبادل مع الخارج ولاسيما تيار استيراد السلع الأجنبية وهم يستندون في ذلك إلى:

الحجج غير اقتصادية: المتمثلة في :

أ-**مواجهة احتمال نشوب حرب (السياسة)**:وهي من الحجج التي تلقى قبولا يكاد يكون إجماعا في العصر الحديث قولهم بأن الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقت السلم و إعداد البلاد لخوض غمار حرب قد تساق إليها في أية لحظة ، لذا يجب على الدولة أن تحافظ على فروع الإنتاج الأساسية فيها على رغم ما قد يشير بمبدأ التخفيض وتقسيم العمل الدولي .

ب-**حماية القطاع الزراعي**: قد تؤدي الحماية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها ،نظرا لان ترك الزراعة الوطنية قد يضر بطبقة المزارعين ، وهذه الطبقة تمثل قطاعا هاما في الهيكل الاجتماعي للدولة إذ تحافظ على توازن الإنتاج في الدولة .

فضلا عن ذلك فان حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمال نشوب حرب (الأمن الغذائي).

ج- **المحافظة على الطابع القومي** : يعتقد البعض أن العلاقة التجارية بين الأمم تؤدي إلى كثرة اختلاطها وذوبان الفوارق بينها ومن ثم فقدان الأمة لطابعها .[2]

2/ **الحجج الاقتصادية**: وتتمثل في:

[1] -عشيبة فاطمة الزهراء ،خنوش بشير،"التجارة الخارجية بين النظرية الكلاسيكية و الحديثة" ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية ،جامعة تيارت ،دفعة 2015،ص 16.

[2] يوسفي رشيد،"العولمة الاقتصادية " محاضرات ، جامعة مستغانم 2014،ص10.

أ- حماية الصناعة الناشئة : هي من أهم الحجج، وقد اشتهرت بنسبتها إلى الكتاب الألماني(فريدريك ليست) الذي استعملها للمناداة بضرورة التصنيع وحماية الصناعة من المنافسة الأجنبية .وتتخصص هذه النظرية في أنه يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعة الناشئة فيها ،و إلا لما استطاعت هذه الصناعات الصمود في وجه منافسة الصناعات الأجنبية التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة وتنظيم الأيدي العاملة المدربة والظروف الملائمة .

ب-تنوع الإنتاج و تحقيق الاستقرار الاقتصادي :يتمسك انصار الحماية بهذه الحجة على اساس ان تنوع الاقتصاد القومي وعدم تخصصه في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج تعتبر ضمانا لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة ،مما يخضعها لحالة الاسواق العالمية ويعرضها للتاثير بها .

ج-الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل : تذهب هذه الحجة إلى أنه يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على وارداته و ذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء مثل هذه الضريبة لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى ا لدولة وذا تحصل الدولة على وارداتها باثمان اقل من ذي قبل مما يعني تحسنا في معدل تبادلها التجاري .[1]

الفرع الرابع: العوامل المحددة للتوجهات الاستراتيجية نحو الحماية أو الحرية:

هناك عوامل عديدة تحدد التوجهات الاستراتيجية للسياسات الاقتصادية نحو الحماية أو الحرية ومن بينها ما يلي :

أ–النظام الاقتصادي السائد وفلسفة الدول السياسية: يتحدد النظام الاقتصادي السائد في أي بلد بالعلاقة بين القطاعين: العام و الخاص من حيث ملكية وسائل الإنتاج و إ ارا و ذلك بالاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي :الدخل القومي ، القوى العاملة ، تكوين رأس المال الثابت و ترتبط تركيبة النظام الاقتصادي واستمراره بالفلسفة السياسية التي تقود الدولة المعنية سوءا أكانت اشتراكية أو رأسمالية . فالنظام الاشتراكي التي تؤكد على ملكية الدولة وسيطرتها على وسائل الإنتاج واعتماد التخطيط المركزي الشامل الإلزامي لصالح الطبقة العامة ،وتقوم على الحكم الحزب الواحد بدرجة أو أخرى ،وعلى دور الحاكم الأوتوقراطي. فإذا اتجه النظام الاقتصادي نحو الصيغ التي سادت الكتلة الشرقية

[1] يوسفي رشيد، مرج سابق ذكره ، ص11. -

السابقة في كل من ألمانيا وايطاليا ،اسبانيا فيها بين الحربين فان التأكيد يزداد على سياسات الحماية وفروض القيود المختلفة وخاصة الإدارية والكمية على حركات السلع والخدمات والموارد و المعلومات .[1]

و في المقابل تسود أنظمة السوق الرأسمالية منذ منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية. وتقوم هذه الأنظمة على تأكيد على أهمية المبادرة الفردية وآلية السوق،و بالمقابل إذا أخذنا النظام الاقتصادي بنموذج الاقتصاد الرأسمالي الغربي فانه يميل أكثر نحو تحرير التبادلات الدولية .

وبعد أن حدث تحول كبير في الفلسفة السياسية للأنظمة الجماعية السابقة فان كافة دول العالم حاليا تعمل على سياسات الحرية في الاقتصاد الدولي وان أفضل دليل على ذلك قبول148بلدا عضوا في المنظمة العالمية للتجارة حتى الآن و ينتظر حوالي ثلاثين بلدا أخر استكمال شروط عضويته .

ب– مرونة الجهاز الإنتاجي و القدرات التنافسية على المبادرة و الابتكار :

إن الاقتصاديات الدول المتقدمة التي تتمتع بمرونة عالية في أجهزا الإنتاجية تعمل في إطار استراتيجي لتحرير حركات السلع والخدمات الموارد والمعلومات من كافة المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية.

وهذا واضح في النجاح الكبير للتكامل الاقتصادي الأوروبي ،والتقارب الأمريكي الكندي،الاسترالي،والياباني . وبالمقابل فان الاقتصاديات للدول النامية التي تعاني من جمود أجهزا الإنتاجية فإنا شديدة الحذر من تحرير التبادل الدولي وهي تعمل دائما على دعم الصناعات المحلية من خلال زيادة قوائم الاستثناءات من الإعفاءات الجمركية التي تنص عليها الاتفاقات الدولية .

و هنا كلما ازداد عجز الميزانية العامة وتراكمت الديون الخارجية فان البلدان النامية تتمسك أكثر بسياسات الحماية.[2]

ج– درجة حساسية الاقتصاد المحلي تجاه تغيرات القطاع الخارجي :

تبرز حساسية اقتصاد محلي ما تجاه التغييرات التي تحدث في القطاع الخارجي نتيجة لاندماج لهذا الاقتصاد الذي يعاني من تشوه الهيكلي بمركز أو بمراكز معينة في الاقتصاد العالمي. وتعتمد درجة هذه الحساسية على الأهمية النسبية لحركات السلع والخدمات ،رؤوس الأموال ،الموارد البشرية والمعلومات في كل من الاستثمار والتشغيل والدخل و الأسعار ولهذا الغرض يمكن تمييز ما يأتي:

[1] هوشيار معروف ،مرجع سابق ،(ص383)
[2] هوشيار معروف ، نفس المرجع ، ص387.

1-نسبة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في النشاطات الإنتاجية والمالية إلى مجموع رؤوس الأموال المستثمرة .

2.-نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي .

3-نسبة الصادرات الأولية إلى الصادرات التحويلية .

4-نسبة الديون الخارجية وخدماتها إلى كل من الدخل القومي وقيمة الصادرات والمساعدات الأجنبية .

5-الأهمية النسبية للبحث و التطوير و التي تتحدد من خلال نسبة العلماء و المتخصصين في مراكز البحث و التطوير.[1]

د-تطور المعلومات ومستوى انتشارها :

أسهم تطور المعلومات وانتشارها السريع في تكريس الشفافية في التعاملات الاقتصادية الدولية حيث يمكن متابعة تقلبات الأسعار و الكميات و الأنواع لمختلف العروض المتنافسة وتقدير تغيرات الطلب العالمي والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

وفي ظل هذا التطور ارتفعت حالات التأكد مما أدى إلى انخفاض مخاطر التجارة الدولية وبالتالي صار التوجه نحو تحرير التبادل على المستوى العالمي أمرا مقنعا لدى كافة البلدان وخاصة بعدما ارتبطت هذه البلدان بالشبكات الدولية للمعلومات و انخفضت تكاليف الاتصالات وازدادت بنوك المعلومات ووفرت البرمجيات أساليب سهلة و سريعة للتعامل مع بدائل متعددة عند صنع القرارات .

هـ- الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية :

إن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات)ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة ساهما في دعم سياسات الحرية الاقتصادية من خلال :

*المفاوضات متعددة الأطراف التي اختلفت تماما عن المفاوضات الثنائية ومباحثات الأروقة المغلقة من حيث السماح بكشف الأوراق على طاولة الحوار، وأمام أنظار ممثلي دول الأعضاء ويحاول الجميع بناء التعاملات

[1] هوشيار معروف ،مرجع سبق ذكره ، ص388.

الجديدة حسب ترتيبات توافقية في المصالح واعتمادا على قواعد دولية أقرت في اتفاقيات سابقة وبالتالي يصعب التملص من الالتزامات الجماعية من قبل أي طرف .[1]

* المؤسسة المبنية على أصول تشريعية ،حيث هناك تنظيمات تولدت عن المفاوضات متعددة الأطراف وبناءا على قواعد ومبادئ تمت المصادقة عليها رسميا من قبل السلطات التشريعية المعتمدة في البلدان الأعضاء،وبالتالي فان أي موضوع يتعلق بالمنازعات أو بالسياسات يجب أن تمر من خلال الإجراءات المقررة بالتنظيمات ذات العلاقة ، حيث أن لكل تنظيم صلاحياته ومسؤولياته وارتباطاته .

المطلب الثالث: دور المؤسسات الاقتصادية في دعم التجارة الخارجية:

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء و التعمير في تحرير التجارة الخارجية:

يعتبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أقدم المؤسسات المالية الدولية وأكثرها شهرة ، وقد أنشأت هاتان المؤسستان في عام 1945م وفقا لاتفاقية بريتونوودز ،وذلك للترويج للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

يعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في ا ال النقدي على مستوى العالم، كما يسعيان لتسيير التجارة الخارجية، وزيادة معدلات توظيف العمالة و النمو الاقتصادي القابل لاستمرار. والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم، وهما مسئولان أمام بلدان الأعضاء البالغ عددهم 188 عضو. يهدف الصندوق في الأساس إلى وضع الضوابط التي تحكم سلوك كل دولة بشان أسعار الصرف و سياسة ميزان المدفوعات الدولية وقدتم تحديث صلاحيات الصندوق في عام 2012م لتشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي المؤثرة في الاستقرار العالمي .[2]

كما يعتبر البنك حارسا على النظام المالي الدولي بحيث يقدم قروض طويلة الأجل مثل قروض المشروعات، قروض البرامج، قروض التصحيح الهيكلي التي يتوقف منحها على الأوضاع الآتية:

*كفاءة استخدام الموارد وفق معايير معينة ويراعى فيها اختيار وتنفيذ الاستثمارات.

*تعبئة الموارد اللازمة للتنمية، وتحديد دور القطاع العام ودور القطاع الخاص، ومراقبة الموازنة العامة في الدولة، و تحديد مخططات النفقات العامة بقصد التقليل من العجز في الموازنات في الدول النامية.

[1]-هوشيار معروف ، مرجع سبق ذكره ، ص(390،391).
[2]-تقرير الاتحاد ى الدولي للنقابات ،"تحدي المؤسسات المالية الدولية :معلومات و استراتيجيات عملية لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية ،2012،ص08.

* تحديد شروط بخصوص تعديل سياسة التجارة الخارجية للدول العضو، وتمتد هذه الشروط إلى إصلاح هيكل التعريفة الجمركية، وتحرير الاستيراد والتصدير من العوائق.

*شروط تتعلق بإصلاح المؤسسات المصرفية والنقدية و إصلاح أنظمة الإدارة العامة في الدولة العضو.[1]

الفرع الثاني:المنظمة العالمية للتجارة:

هدف مؤتمر هافان عام 1947م إلى إيجاد مناخ أفضل للتجارة الخارجية يعتمد على إزالة العوائق أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال .

و قد نشاء عن هذا المؤتمر ماعرف باتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية فيما بعد.

"الجات " هي اتفاقية يكون الانضمام إليها من خلال المفاوضات الجماعية بهدف التوصل إلى اتفاقيات تجارية تزيل العوائق أمام التجارة الخارجية وقد نجحت الجات في تحرير التجارة الخارجية من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف لتخفيض القيود على التجارة .[2]

و يلاحظ من الجدول أدناه ،إن الجولات الخمس الأولى تنصب فقط على خفض التعريفة الجمركية دون الاهتمام بظروف الدول النامية ،أما الجولات التالية أفسحت مجالا للاهتمام بالعلاقات المترابطة بين التجارة و التنمية و هو ما ترتب عليه دخول عدة دول نامية في مفوضات كيندي وتلاها من مفاوضات .[3]

حيث أكدت جولة كيندي عن تزايد العوائق غير الجمركية مثل الإجراءات الإدارية المتعلقة بجوانب تقديم شهادات صحية وبيطرية بشأن السلع المستوردة ولذا اهتمت جولة طوكيو بالتخفيف من تلك الإجراءات .

وأسفرت جولة طوكيو عن ثلاث اتفاقات :

يتعلق الاتفاق الأول: بتشجيع وتحرير وتوسيع واستقرار التجارة الخارجية في اللحم ألبقري والماشية، والتأكيد على التعاون الدولي في هذا المجال.

الاتفاق الثاني: يتعلق بتوسيع و تحرير التجارة الخارجية في منتجات الألبان، مع وضع حد ادني لأسعار بيع هذه المنتجات في أسواق العالم.

[1]-اشرف احمد العدلي ،التجارة الدولية ،شركة رؤية و مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ،مصر ،2006،ص65.
[2]-نداء محمد الصوص مرجع سبق ذكره ،ص91.
[3]- سعيد النجار ،الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات ،دار الشروق ، مصر ،1991،ص12.

الاتفاق الثالث: يهدف إلى إلغاء الضرائب الجمركية في الطائرات المدنية.[1]

و تعتبر جولة الاوروغواي (1986-1994)أهم وأطول جولة حيث أقرت فيها إنشاء منظمة العالمية للتجارة و من بين نتائجها هي :

1-تعزيز تخفيض الرسوم الجمركية.

2- تقليص عدد كبير من القيود الضريبية على التجارة .

3-إقرار سياسات حماية حقوق الملكية الفكرية و براءات الاختراع المتعلقة بالتجارة الخارجية .

4-تخفيض نسب الدعم الممنوح للمزارعين .

5- إلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي ونشأة الشركات متعددة الجنسيات .

6-إنشاء منظمة التجارة العالمية في مراكش سنة 1994.[2]

يتميز دور المنظمة العالمية للتجارة في الحقائق التالية :

أ-توسيع نطاق التبادل التجاري التنافسي ليشمل كافة بلدان العالم مع حرية انتقال السلع و الخدمات ،رؤوس الأموال و الأفراد و اموعات ،حيث وصل عدد أعضاء المنظمة عام 2013 م حوالي 160 عضو .

ب-تكريس القواعد والمبادئ من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، و زيادة العمل شفافية في معالجة القضايا و التعاملات التجارية الدولية.

ج-العمل كنادي للتفاوض عند ظهور أي خلاف أو صعوبة و القيام بدور المرجع المعتمد للتحقيق في المنازعات التجارية وحلها بطرق سلمية ،حيث نظرت المنظمة العالمية للتجارة في أكثر من 300 منازعة كانت يمكن أن تؤدي إلى احتكاكات سياسية سيئة .

د-إعطاء البلدان النامية والأقل تقدما استثناءات وفرص تتناسب مع إمكانات هذه البلدان والصعوبات التي تواجهها عند تنفيذ الاتفاقيات ولهذا الغرض تم الاتفاق على إجراءات الوقاية و مكافحة الإغراق وحماية الصناعات الناشئة وحماية الملكية الفكرية ومنح الأفضلية في التعامل .[3]

[1]- اشرف احمد العدلي ،مرجع سبق ذكره ،ص(52-54).
[2]-نداء محمد الصوص،مرجع سبق ذكره ،ص(94،95).
[3]-هوشيار معروف ،مرجع سبق ذكره ،ص(223،224).

الجدول رقم (1): الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات):

رقم الجولة	اسم الجولة	تاريخ الجولة	عدد المشاركين	التخفيضات الجمركية	محاور المفاوضات
الأولى	جنيف	1947	23	%64	تخفيضات جمركية
الثانية	أنيس في فرنسا	1949	13	%64	تخفيضات جمركية
الثالثة	توركوي في انجلترا	1951	38	%64	تخفيضات جمركية
الرابعة	جنيف	1956	26	%64	تخفيضات جمركية
الخامسة	ديلون	1960-1962	26	%64	تخفيضات جمركية
السادسة	كيندي	1964-1967	62	%50	تخفيضات جمركية و التجارة و التنمية.
السابعة	طوكيو	1973-1979	102	%33	تخفيضات جمركية و اتفاقيات الدعم ،الرسم التعويضية ،العوائق الفنية ،إجراءات تراخيص الاستيراد ،التامين مكافحة الإغراق ،الاتفاقيات الخاصة باللحوم و الألبان و تجارة الطائرات المدنية .
الثامنة	جولة أوروغواي	1986-1994	125	%40	تخفيضات جمركية و اتفاقيات تداول الخدمات و الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية و إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة

الجدول رقم -1- هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر و التوزيع ،الأردن ،سنة 2013،ص150.

الفرع الثالث : التكتلات الاقتصادية الإقليمية :

لعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوروبي و اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . (Nafta)

1تجربة الاتحاد الأوربي :

يمثل الاتحاد الأوربي الذي يضم في عضويته 27 **دولة نموذجا واقعيا لنجاح** إستراتيجية **التكامل الاقتصادي ،وصل الاتحاد** الأوربي إلى **ما هو عليه الآن نتيجة الجهود المبذولة طيلة أكثر من نصف قرن ،وذلك من خلال التوقيع** على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوربية في باريس سنة 1951م ، و كان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي كانت تعمل في مجال الفحم و الصلب وتسهيل الاستثمار .

و في عام 1957م، **وقعت الدول** اتفاقية روما التي وسعت مجالات **التعاون، حيث أصبحت اموعة الاقتصادية الأوربية** (السوق المشتركة) و كان من أهم البنود التي جاءت في هذه **الاتفاقية:**

- **إزالة الرسوم الجمركية و نظام الحصص بين دول الأعضاء.**
- **إزالة** القواعد التي تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات **و رؤوس الأموال بين دول الأعضاء.**
- توحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي .
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل .[21]

أما في عام 1992م وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية في ماستريخت على معاهدة جديدة للوحدة ، **حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة** روما واستهدفت هذه المعاهدة على ما يلي :

***التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات و إلغاء كافة الحواجز بين دول الأعضاء.**

***إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك** أوروبي **قبل موعد 01جانفي 1999م يتحكم في إصدار العملة الموحدة .**

1

-مقروس كمال ،"دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي "،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص الاقتصاد الدولي ،جامعة 2فرحات عباس ،سنة ،2013،ص82.

* سياسة خارجية مشتركة والتحرك نحو إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية ،وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتتمثل في :

المرحلة الأولى :1993/07/01م إلى 1993/12/31م هدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة و مزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية

المرحلة الثانية :1994/07/01م إلى 1998/12/31م، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء ،مع تتبع دول الموعة سياسات اقتصادية هدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي ،وخاصة ما يتعلق بمعدل التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة.

المرحلة الثالثة :1999/01/01م إلى 2002م وكانت هدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم بإصدارالعملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة .

لقد حقق الاتحاد الأوروبي انجازات باهرة وضعتها على مشارف الوحدة وجعلت منها النموذج الذي يهتدا به ، ومن بين هذه الانجازات :

*تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للاتحاد الأوروبي وهي :اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ،البنك المركزي الأوروبي ،وبنك الاستثمار الأوروبي ومحكمة المدققين .

تأسيس السوق الأوروبية الموحدة، و التي تعد اكبر سوق حرة في العالم وتضم 27دولة .

إصدار العملة النقدية الأوروبية الموحدة "اليورو" في 2002/01/01م و التي أضحت إحدى العملات الرئيسية في العالم .

تأسيس أول وحدة جمركية أوروبية باسم "المؤسسة الاقتصادية الأوروبية "

زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الاتحاد.

2-اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية: تضم هذه الاتفاقية ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، و كندا والمكسيك ،ووقعت الاتفاقية الخاصة بها في نوفمبر 1993م حيث أصبحت سارية المفعول ابتداء من 28جانفي 1994م .[1] تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة بين الدول الثلاث، بما في ذلك إزالة كافة القيود

[1] -بن عمر الأخضر،"أثار تحرير التجارة الخارجية العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود و مالية ،جامعة الجزائر ،2007،ص36.

المتعلقة بالخدمات المالية و تحرير سياسات الاستثمار في السلع و الخدمات، والالتزام بتقوية وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.

تمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية اكبر تكتل تجاري ثلاثي الأطراف في العالم، حيث يضم 400مليون نسمة و إجمالي الناتج المحلي لدولها يقدر بحوالي 8.3تريليون دولار أمريكي .إن انجاز نافتا سيفيد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بزيادة المنافسة في أسواق السلع فضلا عن تخفيض أسعار الكثير من السلع للمستهلكين الأمريكيين .

بالنسبة للمكسيك فهي المستفيد الأول والأكبر من هذا التكتل مما يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي و يعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد ومن بين هذه المكاسب ما يلي :

*زيادة الاستثمار و التكنولوجيا التي تحتاجها وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوفرة لديها.

*تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، و غيره من االات سيزيد من معدلات النمو و يعمل على امتصاص البطالة المكسيكية.

*الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية إلى أراضي و.م.أ.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: تستفيد هي الأخرى من المزايا التالية:

*فتح الأبواب أمام صادرات و.م.أ إلى المكسيك و كندا، حيث تعتبر السوق الكندية من اكبر الأسواق للصادرات الأمريكية.كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المكسيكي سيساهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك و.م.أ بحرية تامة، و يسمح ذلك بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة في المكسيك، كما تستطيع شركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات في عمليات التنقيب و الإنتاج.[1]

الفرع الرابع: تطور شبكات المعلومات الدولية:

شهدت العقود الأربعة الأخيرة تطورات متلاحقة في الاتصالات السلكية، رافقتها تطورات أخرى في تعبئة وتوثيق وتحليل وتبادل المعلومات وقد تباين نطاق انتشار وتحول المعلومات من بلد إلى آخر و من قارة إلى أخرى.

و شل الطفرات في وسائل الاتصال عبر التاريخ أضحى الانترنت اليوم أثارا اجتماعية وثقافية في جميع بقاع العالم ، مما أدى إلى تغيير المفاهيم التقليدية في عدة مجالات مثل العمل و التعليم و التجارة.

[1] -اسيا الوافي ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي ،جامعة باتنة ،2006،ص66.

و تعرف الانترنت بانها شبكة عالمية تسمح بالاتصال و التواصل واكتساب المعلومات من الشبكة الممتدة إلى جميع أرجاء الأرض بوسائل بصرية أو صوتية و نصية، بصورة تتجاوز حدود الزمان و المكان .

ولعل ابرز مظاهر التكنولوجيا الاتصالات الانترنت التي أضفت على أدبيات الاقتصاد تغيرات حديثة تنطوي على أساليب و تقنيات جديدة مثل الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على شبكات المعلومات و اقتصاد المعرفة و يتخذ من التجارة الالكترونية مرتكزا منها لزيادة القدرة التنافسية .

ويعرف الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية ،الزبائن الرقميين و الشركات الرقمية ،التكنولوجيا الرقمية و المنتجات الرقمية .

كما يقصد أيضا التفاعل و التكامل و التنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة أخرى ،وبين الاقتصاد القومي والقطاع الدولي من جهة أخرى ،بما يحقق الشفافية و الإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما .

تلعب تكنولوجيا المعلومات (الانترنت)دورا استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و إصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية و المالية و تغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال و الأعمال والتجارة و الاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري ،بما يحقق تحسن المركز التنافسي بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت .

يضم هذا الجدول أدناه عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية (إحصائيات مارس 2009).[1]

[1] - دراسة رشا صلاح الدين عبد الحميد، أهمية الشبكة الدولية للمعلومات كأداة للتواصل بين الشعوب و الحصول على المعلومات متنوعة المالات، (موقع قطاع الشؤون الثقافية و البعثات نموذج دراسة) ،مصر، 2012 ص07..

جدول رقم (2):عدد مستخدمي الانترنت :

الدولة	العدد التقريبي	نسبة عدد المستخدمين للسكان
الجزائر	2.30مليون	%6.2
السودان	4.01مليون	%7.6
السعودية	9.27 مليون	%34
العراق	3.22 مليون	%12
الإمارات	1.77 مليون	%35.3
سورية	1.9 مليون	%5.94
تونس	1.17 مليون	%11.7
الكويت	724الف	%26.2
الأردن	2.7 مليون	%31.9
لبنان	617 ألف	%15.8

المصدر: دراسة رشا صلاح الدين عبد الحميد، أهمية الشبكة الدولية للمعلومات كأداة للتواصل بين الشعوب و الحصول على المعلومات متنوعة المالات، (موقع قطاع الشؤون الثقافية و البعثات نموذج دراسة) ،مصر ،2012 ص09.

المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و مؤشراته :

المطلب الأول:مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

الفرع الأول:مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي و ذلك في الأجل **الطويل** هذه الزيادة تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي **الحقيقي من** فترة إلى **أخرى عادة ما تكون سنة ،و زيادة نصيب الفرد منه.**[1]

و من هذا التعريف نستخلص الخصائص التالية :

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل السكاني.
- إن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل ، اي انها لاتختفي بمجرد أن تختفي الأسباب .
- أن تكون الزيادة في الدخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر معدل التضخم.[2]

الفرع الثاني:عناصر و مقياس النمو الاقتصادي.

أولا: عناصر النمو الاقتصادي: تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية و هي:

العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق الدخل الوطني و عدد السكان ،و يتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني اكبر من معدل الزيادات في عدد السكان .

العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

العنصر الثالث: تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي.[3]

---

[1] خبابة عبد الله ،تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية ،دار الجامعة الجديدة ،مصر ،2014،ص14.

[2] - أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دار الراية للنشر، الأردن، 2013، ص63.

[3] -محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية و المفهوم)، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001، ص22.

ثانيا: مقياس النمو الاقتصادي: توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي وهي:

1- معايير الدخل :

إن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي و في الدول المتخلفة توجد عدة صعوبات لتحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن أجمالي الناتج القومي، كذلك عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية.

هناك عدة معايير **للدخل:**

- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها إمكانيات مختلفة للاستفادة من ثورة ا**لا. إضافة** إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

- معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها **صدقا عند** قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير **دقيقة. كذلك فان** عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على **أساسها. ويقاس** النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط عن طريق المعادلة الآتية:[1]

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة})}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

2-المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات **التي تعايش الحياة اليومية لافراد المجتمع** وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، إضافة إلى **الجوانب التعليمية و الثقافية.**

تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الاساسي لسكانها ،فعلى الرغم من ان الإنتاج العالمي للغذاء يزيد منذ الحرب العالمية الثانية بمعدلات تتماشى مع زيادة السكان ،إلا أن العامل

[1]-محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ،التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية ،دار الجامعية ،مصر ،2006،ص90.

الذي يشغل الأذهان هو أن معظم الزيادة وعلى الأخص في الآونة الأخيرة **مصدر**ها دول شمال **أمريكا و أوروبا**.أما الوضع في الدول النامية فان الزيادة في إنتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد **سكانها** .وترتب على هذا الوضع زيادة اعتماد الدول النامية على إنتاج دول الشمال .

ولاشك أن لهذا الأمر مخاطر واضحة ،فبالإضافة إلى صعوبات تدبير قيمة فاتورة هذه الواردات ،فقد تتعرض الدول النامية إلى التبعية الدائمة لدول الشمال .

أمام هذا الوضع أصبح على الدول النامية تشجيع القطاع الزراعي حتى تتمكن من توفير الغذاء الأساسي، وذلك عن طريق القيام بالدراسات وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية.[1]

3-المعايير الهيكلية:

كانت الدول الصناعية تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج المنتجات الأولية حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار منخفضة وحتى تبقى هذه الأسواق تابعة لها.

إلاان هذا الوضع لم يعد مقبولا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك **لأسباب عديدة منها:**

حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية و السياسية ،وقد ترتب على ذلك إحداث تغييرات واضحة الاهمية لقطاعات الاقتصاد القومي بهذه الدول ، كما اثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات .

وبناءا على ذلك فان أهم المقاييس الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان **الاقتصادي هي:**

- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي **الصادرات السلعية** .
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي **العمالة** .

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة ،فان هذا يعني ان الدولة قد حققت تغيرات ايجابية في بنياتها **الاقتصادي و هيكل الإنتاج** .و بالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم و النمو الاقتصادي .[2]

الفرع الثالث:خصائص النمو الاقتصادي:

-**النمو الاقتصادي لايهتم بتوزيع** عائد النمو الاقتصادي أي لايهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي .

- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا و لذلك لايحتاج إلى تدخل من جانب الدولة .

- التنمية الاقتصادية أوسع و أكثر شمولا من النمو الاقتصادي.

[1]-خبابة عبد الله ،مرجع سبق ذكره ،ص20.
[2]-محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص112.

- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فان الفجوة مابين المستويات في كل منهما تتسع.

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشة على المدى الطويل ،و يتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا و سهولة .

-النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار .

- يلعب النمو الاقتصادي دورا بارزا خاصة في الأمن الوطني .[1]

الفرع الرابع :استراتيجيات النمو الاقتصادي :من بين الاستراتيجيات المعمول بها :

1-إستراتيجية النمو المتوازن: تقتضي إستراتيجية النمو المتوازن التناسب في النمو بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا .

و يعتبر دوتشتين رودان ونركس أول من عالج نظرية النمو المتوازن في سنة 1943م في مقال عن التصنيع في أوروبا لكن دون الإشارة إلى هذا المصطلح .إذ أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول لا بد له أن يتم ككتلة واحدة ،و يتم التخطيط بمجموعة من الصناعات في ان واحد . وغالبا ما تقدم الهياكل لتنفيذ المخططات من طرف الدولة ،وهي غير قابلة للتجزئة كونها تتطلب استثمارات ضخمة ومدة طويلة للانجاز حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق مما يساهم في توسيع السوق الوطني.

و بالنسبة للاقتصاد الراشد يتم التغلب على النقص المتواجد فيه ودفعه نحو مستويات أعلى من الإنتاج والدخل من خلال تطوير الصناعات المختلفة ،مما يتطلب توفير حد أدنى من الموارد لتنفيذ برامج النمو.

و يجب على التصنيع أن يكون في عدة اتجاهات، حتى يتسنى للصناعات الجديدة جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، حيث تمكن من توفير الطلب المكمل و يصبح بذلك المنتجون مستهلكون لسلع صناعات أخرى.[2]

من بين الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية :[3]

[1]-بندر بن سالم الزهراني ،"الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي "دراسة قياسية للفترة 1970-2000،مذكرة ماجستير في قسم الاقتصاد ،جامعة السعودية ،2004،ص(38-39).

[2]-اشواق بن قدور ،مرجع سبق ذكره ،ص67.

[3]-عبد الحكيم سحيج ،الناتج الوطني و النمو الاقتصادي ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2001،ص28.

- أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية، فيمكن التناقض في انه إذا لم تستطع القيام به على مراحل يمكنها القيام به مرة واحدة.
- انها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو اكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الرائدة.
- إن الفكرة تعتبر تطبيقا لوضع البطالة لدى كينز.

2-إستراتيجية النمو غير المتوازن:

يعتبر (هيرشمان)من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن ،نظرا لان النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة من شانها أن تثقل كاهل الدول النامية ،ويرى كذلك أن إستراتيجية النمو المتوازن هي تعالج مشاكل الدول المتقدمة فقط.

وتنطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا ،وبالتالي فانه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى .

حسب هذه النظرية فان اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة،

وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية،حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة.

ويرى (هيرشمان)بأن هدف سياسة التنمية يتمثل في :

أن التنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة التوازن إلى حالة اللاتوازن ولكن على مستوى أعلى من **الإنتاج والدخل** , وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة وتخلق **حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل**.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان هي عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية النمو غير المتوازن ،وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات أخرى ،وتتميز الاستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لوفرات خارجية اكبر من الربح المحقق منها .

من بين الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية وهي :

- عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن .
- التقليل من قيمة معوقات النمو غير المتوازن .
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية .
- الضغوط الناجمة من عدم التوازن قد تكبح عملية النمو.[1]

[1]-اشواق بن قدور ،مرجع سبق ذكره،ص(68-69).

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي و معوقاته:

الفرع الأول:رأس المال البشري.

لقد شهد الفكر الاقتصادي مع نهاية الستينات اهتماما براس المال البشري باعتباره احد العوامل الرئيسية المسؤولة عن حدوث النمو الاقتصادي .حيث إن الاستثمار في مجال التعليم و الصحة يؤدي إلى زيادة القدرات البشرية وارتفاع مستويات الإنتاجية .مما يؤدي إلى تحقيق النمو من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .[1]ويعرف رأس المال البشري بأنه مجموعة من المهارات و القدرات ، الإمكانات ،و الخبرات التي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب .[2]

ومن التعريفات واسعة الانتشار تعريف منظمة اليونيسيف :"انه المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء و المنتجين ". و الذي يعد عاملا رئيسيا في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي و تعزيز التنمية البشرية.[3]

و تشير التقارير أن مؤشر قياس معدل الأمية في الجزائر قد انخفض خلال السنوات حسب الجدول أدناه

جدول رقم: 03 مؤشر قياس الأمية مابين 1998-2011

السنة	1998	2005	2008	2011
مؤشر قياس الأمية %	31.50	26.5	22.10	19.40

المصدر :عيادي عبد القادر ،لعريفي عودة ،"مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر " الملتقى الدولي الخامس حول :رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل اقتصاديات الحديثة ،مصر ،2000،ص(7-9).

الفرع الثاني:رأس المال الفكري: يرى زسولط أن رأس المال الفكري يعتبر احد الموجودات التنافسية التي تقوم بعملية التطوير الخلاق و الاستراتيجي المعتمدة على الإبداع والابتكار ،الذي يعد المفتاح الرئيسي للبقاء في بيئة الأعمال المتغيرة.

2-محمد عبد عجمية و آخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص138.0

[2]-نهلة احمد ابولعز ،العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي :نيجيريا نموذجا ،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ،مصر ،2001،ص3.

[3]-اشرف العربي ،"رأس المال البشري في مصر :المفهوم –القياس –الوضع النسبي "،(بحوث اقتصادية)،العدد39،2007،ص55.

كما يعرفه الدكتور :هاني محمد السعيد على انه :"مجموعة من القيم غير الملموسة التي تعتبر جزءا من رأس المال للمنظمة و التي تشتمل على مكونات بشرية و هيكلية و علاقية تساهم في إنتاج أفكار **جديدة و مبتكرة تساعد على البقاء ،و تحسين الحصة التسويقية و تعظيم القدرات التنافسية للمنظمة ،ولا يرتكز رأس المال الفكري على مستوى إداري** معين ،بل انه يمثل مجموعة من القدرات المعرفية المتميزة التي يمكن أن توجد في جميع المستويات الإدارية .[1]

الشكل رقم : (01) جوانب و مفهوم رأس المال الفكري :

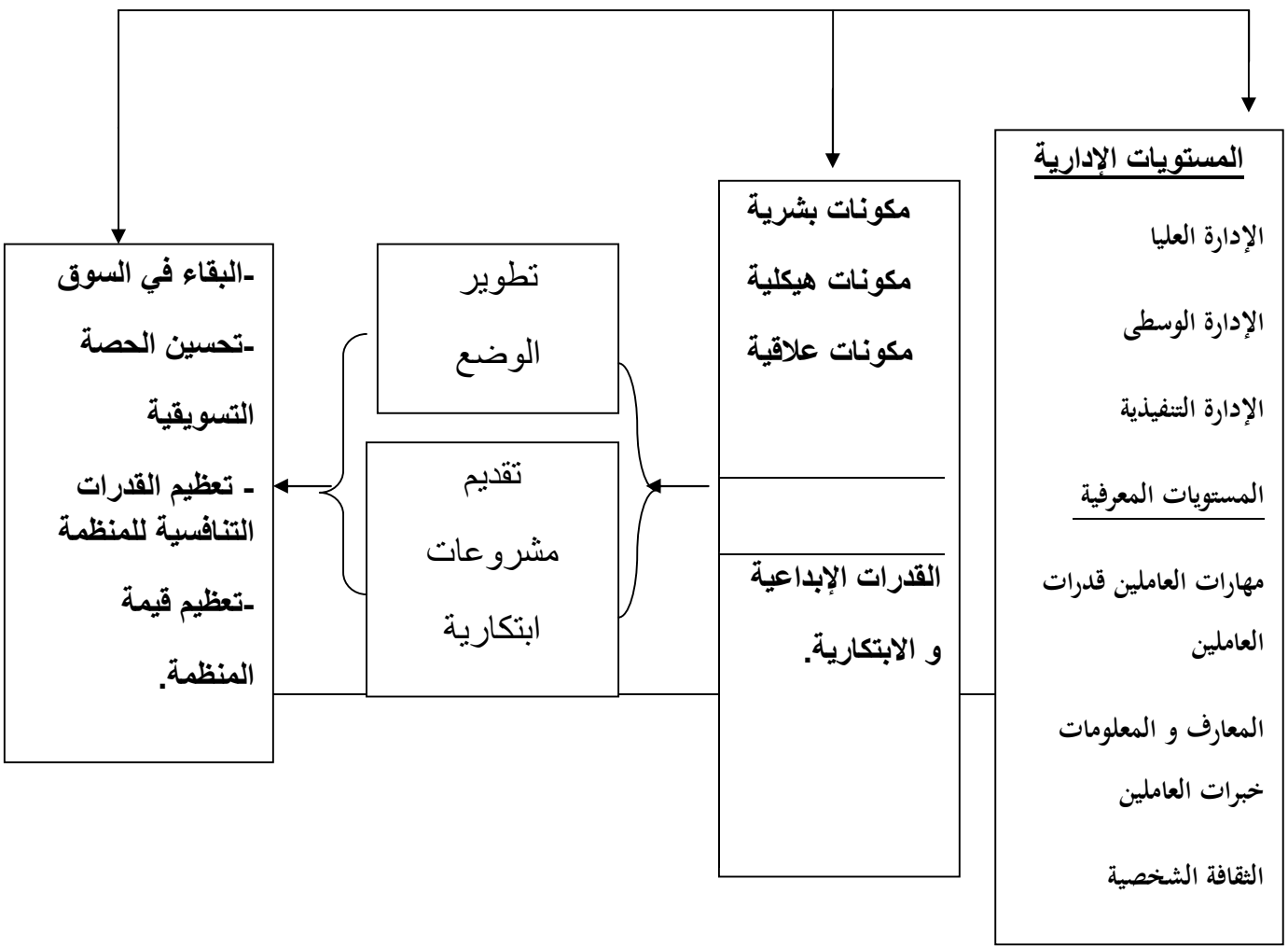

المصدر : هاني محمد السعيد ،رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة ،دار السحاب للنشر ،مصر ،2008،ص22.

تبرز أهمية رأس المال الفكري في النقاط التالية :

[1]-هاني محمد السعيد ،رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة ،دار السحاب للنشر ،مصر ،2008،ص21.

1-يعد رأس المال الفكري السلاح الأساسي للمنظمة في عالم اليوم، وذلك بسبب أن الموجودات الفكرية تمثل القوة الحصينة التي تضمن البقاء للمنظمة.

2-يعد وجود رأس المال الفكري في المنظمة ميزة تنافسية ،نتيجة ما تقدمه هذه الرؤوس في معرفة مفيدة ،وقدرة المنظمة على استثمار تلك المعرفة لتحقيق ميزة تنافسية .

3-إن المعرفة المقدمة في رأس المال الفكري فريدة و غير متاحة وتقدم إسهامات فكرية تمكن المنظمة من زيادة إنتاجها بالمقارنة مع مثيلاتها .[1]

الفرع الثالث:رأس المال المادي:

يرتكز التحليل الاقتصادي على العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي و معدل نمو الناتج القومي .[2]

و الذي يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم ،و كذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات ،و أن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد و الجهات المختلفة .

مما يلاحظ في البلدان النامية افتقارها إلى الموارد الحقيقية المتمثلة في الأيدي العاملة الماهرة، التكنولوجيا...الخ اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية ،الامر الذي يجعل قدرتها على تكوين رؤوس الأموال ضعيفة ،و يجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لايكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد .إن لم تنعدم مثل هذه الزيادة بحيث تبقى هذه الحصة ثابتة .

كما أن البلدان النامية تتسع حاجتها لتكوين رأس المال نظرا لسعة حاجتها إلى إقامة المشاريع الجديدة في القطاعات المختلفة ،وخاصة في المشاريع الصناعية ،و لتوفير البناء التحتي اللازم

و توسيع استخدام راس المال في المشروعات القائمة لتطويرها و توسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية.[1]

[1] ناظمجواد ،تحليل رأس المال الفكري كأداة إستراتيجية ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2002،ص129.
[2] -محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص155.

الفرع الرابع:معوقات النمو الاقتصادي.

تعترض عملية التنمية في الدول المتخلفة العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من اجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب ،الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة التخلف ،وابرز هذه المعوقات هي :

أولا:الحلقات المفرغة:

إن مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى ان الدول المتخلفة لاتواجه عقبات منفصلة ،بل انها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها ،إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى،أي أن كل عقبة هي سبب

و نتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى، **و مما** يزيد من حدة هذه المشكلة في هذه الدول هو النمو السكاني المرتفع فيها ،الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية و الاجتماعية ،أي بقاء البلد المتخلف في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في االات المختلفة .[2]

ولذلك فان بعض الكتاب، يرون أن الدول المتخلفة تواجه حلقة مفرغة رئيسية، و هي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر و التي يمكن تصويرها كما يأتي:

[1]-فليح حسن خلف ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ،عالم الكتب الحديث للنشر ،الأردن ،ص(184-185).
[2]-نفس المرجع السابق ،ص(210-211).

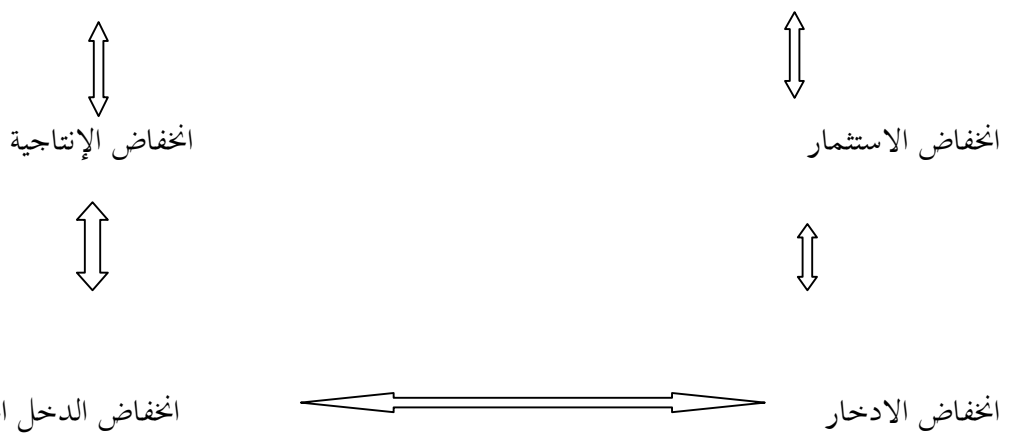

الشكل رقم 02: الحلقة المفرغة الرئيسية (الحلقة المفرغة للفقر)

المصدر :فليح حسن خلف ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ،عالم الكتب الحديث للنشر ،الأردن ،2006،ص213.

وتشير هذه الحلقة إلى أن الدول المتخلفة تعاني من عقبات عديدة تعترض عملية التنمية فيها، من أبرزها:

نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري ونقص رأس المال.

و هذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي ،و بالتالي انخفاض الادخار و الذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار ،الذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف في الموارد الطبيعية والبشرية ونقص رأس المال .

ومغزى فكرة الحلقة المفرغة ،تتأتى في أن الدول المتخلفة لا تجابه عقبات منعزلة بعضها عن البعض الأخر ،و إنما عقبات تنشاء فيما بينها علاقات تأثير تبادلية على نحو دائري من شأنه إبقاء هذه الدول في **حالة ركود أي توازن عند مستوى التخلف** .[1]

ثانيا:السوق:

[1]-ضياء مجيد الموساوي ،الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية ،ديوان المطبوعات ،الجزائر ،2004،ص66.

إن نواقص السوق تمثل ابرز العقبات التي تعترض عملية التنمية في الدول المتخلفة ،وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق أساسا في القيام بالنشاطات الاقتصادية ،و ذلك لأن السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق ،وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير ،ذلك أن جمود عناصر الإنتاج و قلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة .

إذ أن نواقص السوق تؤدي إلى إعاقة تحقيق المزج الأفضل للموارد وتعيق كذلك التوزيع الأفضل للموارد على استخداماتها المختلفة ،اي تؤدي إلى جمود الإنتاج المتمثل بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فيها بحيث لا يستجيب بشكل مهم لحوافز الدخل والأسعار والعائد الأعلى .

وخاصة وأن جمود وعدم مرو نة الموارد في حركتها يجعل من الصعب تحقيق التوزيع الكفء للموارد، إضافة إلى إعاقة استخدامها بشكل كامل.وهو الأمر الذي يسهم فيه غياب عنصر الريادة في هذه الدول والذي يمكن أن يساعد في ذلك.[1]

إضافة إلى ذلك يلاحظ أن من بين ابرز نواقص السوق في الدول المتخلفة هو ضيق الأسواق التي كثيرا ما يشار إلى انها تعترض عملية التوسع والتطور الاقتصادي ،وهذا راجع إلى عدة عوامل منها مستوى الدخل الحقيقي للفرد ،حجم السكان و درجة الاكتفاء الذاتي ،ووسائل النقل و المواصلات .....الخ.

ثالثا :نقص الادخار :

إن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك و بما أن الدخل القومي في الدول المتخلفة منخفض، فان هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول.

و بالتالي فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل على الادخار ،وما يقود إليه ذلك من انخفاض الادخارات المتاحة في البلدان المتخلفة .

و من بين العوامل المهمة التي لها اثر في تحديد حجم الادخار ،هي نمط توزيع الدخل إذ يرى بعض الكتاب إلى أن نمط توزيع الدخل في البلدان التي تكون فيها حصة الملكية من الدخل القومي اكبر تحقق ادخارات أكثر من غيرها .إذ أن أصحاب الدخول المحققة من الملكية يكون ميلهم للادخار اكبر من غيرها .و يؤكد هؤلاء على أن النمو الصناعي الذي تحقق في أوروبا الغربية والمعدلات المرتفعة للاستثمار التي تحققت فيها يعود إلى الارتفاع المستمر للدخل النسبي لطبقة الرأسماليين التي هي الطبقة التي يمكن أن تلعب الدور الفعال في زيادة حجم الادخار وتوجيهيه نحو الاستثمار المنتج ،والنمو الذي تحقق في الدول الاشتراكية يجري تفسيره على أساس زيادة نصيب

[1]- فليح حسن خلف ،مرجع سبق ذكره ،ص215.

الربح من الناتج القومي ،والذي اتخذ شكل أرباح المشروعات العامة و التي استولت عليها الدول في صورة ضريبة واستخدمت حصيلتها في تمويل خطط الإنماء الاقتصادي .[1]

رابعا: العقبات الأخرى

من ابرز العقبات التي تعترض عملية التنمية هي:العوامل الاجتماعية والكفاءة الإدارية والظروف الدولية.

1– فبالنسبة للعوامل الاجتماعية تبرز خصائص السكان الكمية والنوعية، أي ارتفاع حجم السكان مقارنة بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة و المستخدمة في مستوى معين من التكنولوجيا.الأمر الذي يجعل الأثر الصافي لنمو الدخل منخفضا ،و هذا يؤدي إلى انخفاض الادخار و الاستثمار و زيادة الاستهلاك .

2–كذلك تعاني البلدان المتخلفة من انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية وهذا يؤدي إلى استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الامية وانخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العلمية و خاصة الإنتاجية منها .

3–أما انخفاض مستوى وكفاءة القدرات الإدارية والتنظيمية فهي ظاهرة واضحة سواء على مستوى المشروعات الخاصة ،اوعلى المشروعات الحكومية و المؤسسات الخدمية و تتمثل هذه العقبات في الجانب الكمي والنوعي،ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية التي تكفي للقيام بالمشروعات الإنتاجية .أما الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرة الأجهزة الإدارية و التنظيمية على وضع السياسات المختلفة ،و كذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات ،و كذلك ضعف ملائمة النظم و التشريعات و جمود الكثير منها ،و عدم متابعتها للتغيرات التي تحصل في الواقع مما يؤدي إلى إعاقة العمل من اجل تحقيق التنمية .

4-كذلك فان عدم الاستقرار السياسي المتمثل بالتغيرات السياسية نتيجة عدم امتلاك العديد من الحكومات السائدة في البلدان المتخلفة المؤسسات التي تستند إليها و تضمن استمرارها.و ما يؤدي إليه ذلك إلى قيام التغيرات السياسية المتعاقبة .[2]

إضافة إلى أن كثرة إجراء التغييرات يجعل من رسم السياسات و تنفيذها أمرا بعيدا عن حالة الاستقرار.

5-أما العوائق التي تفرضها الظروف الدولية فتتمثل في اعتماد البلدان المتخلفة في الكثير من جوانب العمل من اجل تحقيق التنمية على البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك برأس المال أو التكنولوجيا إضافة إلى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول المتخلفة سواء في السوق الدولية أوحتى على مستوى السوق

[1]-ضياء مجيد الموساوي ،مرجع سبق ذكره ،ص68.

[2]-رانيا بلمدني و آخرون ،النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،لبنان ،مارس 2013،ص(36-37).

المحلية في كثير من الحالات .مما يؤدي إلى عدم تطور الإنتاج فيها و كذلك السيطرة الاحتكارية للدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية .[1]

المطلب الثالث:المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي:

الفرع الأول:ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة و المقيمين في بقية العالم ،خلال فترة محدودة وهي في الغالب سنة .من خلال هذا التعريف نستخلص مايلي :

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين فلا تدخل في ميزان المدفوعات.
- يسجل في ميزان المدفوعات القيمة النقدية لمشتريات الدولة و مبيعاتها من السلع (الصادرات و الواردات)، الخدمات ّ ، الهبات و أيضا القروض و الاستثمارات سواء المستثمر في الخارج أو الاستثمارات الأجنبية في الدولة . [2]و فيما يخص أهمية ميزان المدفوعات الدولية فان هذا الميزان يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي ،لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي ،من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغييرات التي تحصل في هذا المركز ،عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة .
- ويفيد ميزان المدفوعات الدولية أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها تجاه العملات الأجنبية ،و ذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي ،حيث يتم الاعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ،ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغييرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض امتصاص الفائض أو إزالة العجز ، و ذلك كوسائل لمنع أو لتخفيف التضخم أو الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات.

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين احدهما مدين و الأخر دائن ،يحتوي الجانب المدين على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى ،أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد .و أول عنصر لميزان المدفوعات هو حساب العمليات الجارية.

[1]-رانيا بلمدني و آخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص38.
[2]-عادل احمد حشيش و مجدي محمد شهاب ،أساسيات الاقتصاد الدولي ،منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان ،2001،ص(159-160).

1-حساب العمليات الجارية :يشمل المعاملات الدولية التي يكون من شانها التاثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو بنقصانه ،و لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل ،و يقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما :**الحساب التجاري و حساب التحويلات** .[1]

-**و يقسم الحساب التجاري** :بدوره إلى حسابين فرعيين هما :

حساب التجارة المنظورة :و هو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات و الواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية .

أما الحساب التجاري غير المنظورة: يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة و الخارج مثل خدمات النقل ،التامين ،السياحة و الخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة ،هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات التي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الدخل .[2]

1-أما حساب التحويلات: فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج خلال فترة ،و يشتمل هذا الحساب على **بند واحد** هو الهبات و التعويضات ،فالهبات و المساعدات التي يقدمها الأفراد و الحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين ،في حين تسجل الهبات و المساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في جانب الدائن .

2-**عنصر حساب رأس المال** :حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد و بقية العالم التي ينشاء عنها تغير في مركز دائنيهاو مديونية البلد الخارجية ،و كذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد ،وذلك خلال الفترة المحدودة التي يعد عنها ميزان المدفوعات،والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي :

رؤوس الأموال طويلة الأجل و رؤوس الأموال قصيرة الأجل .[3]

– حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل و تشمل رؤوس الأموال المحولة من والى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل ،أي لمدة تزيد عن السنة .

–أما بالنسبة لحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية قصيرة (اقل من سنة)مثل العملات الأجنبية و الودائع المصرفية ،الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات و تتسم هذه

[1]-عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص204.
[2]-حنان لعروق ،"سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي ،دراسة حالة الجزائر "،مذكرة ماجستير (تخصص بنوك و تأمينات)،قسنطينة ،2005،ص08.
[3]-كامل البكري ،الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية ،مصر ،2002،ص(218-220).

الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة انتقالها بين الدول .و لاشك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا **للقطر على الخارج آو العكس** .

–أما العنصر الثالث فيتمثل في حساب عمليات التسويات الرسمية ،حيث يسجل حركات **(التدفق الداخلي**

و التدفق الخارجي)، التغير في الالتزامات السائلة و غير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب، **و** التغير في الأصول **الاحتياطية للدولة خلال السنة**.تشير هذه الأخيرة إلى ما في حوزة الدولة من ذهب و عملات قابلة للتحويل

و حقوق السحب الخاصة و مركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي .[1]

الفرع الثاني:الميزان التجاري:

يمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق ما بين قيمة صادرات الدولة و قيمة واردتها.

و يقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات.

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

الأول :**هو الميزان التجاري السلعي أو كما يطلق عليه ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلاله تسجيل قيمة** المعاملات في السلع المادية **سواء كانت صادرات أو واردات** .و يعتبر هذا الحساب أكثر الحسابات أهمية في **المعاملات الدولية ،حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية بقيد دائن ،أما الواردات من السلع بقيد مدين .**

الثاني:الميزان التجاري الخدمي و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة ،و تضم كافة **الخدمات المتبادلة بين الدول** .[2]

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري فنلمس اثرين هما:

–الأثر الأول :هو الفائض حيث يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني ،و يشير إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة و الفائضة عن الحاجات الداخلية ،كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة و هذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة و الجودة و التلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية .

[1]-عبد الكريم جابر العيساوي ،التمويل الدولي مدخل حديث ،دار صفاء للنشر ،عمان ،2012،ص238.

[2]-بن طالب فاطمة الزهراء ،اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)،مذكرة ماستر ،تخصص مالية و اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة ،2013،ص57.

كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته لضمان تمويل مستورداته و تسديد **التزاماته الخارجية و تقوية مكانة عملته** في أسواق الصرف الدولية ،و المحافظة على قيمتها الشرائية ،كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها .[1]

–الأثر الثاني :ويمثل العجز تحويلا حقيقيا إلى الأجانب أي زيادة قيمة السلع و الخدمات المستوردة من الخارج **عن قيمة الصادرات** إلى الخارج ،و هو يكشف الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه و يعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته ،الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات .

كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي ،و العجز المستمر في الميزان التجار **ي يستنزف** احتياطات البلد من العملات الأجنبية و يؤدي إلى الاستدانة من الخارج .و يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و قوتها الشرائية مما يحدث ازمات اقتصادية غير مستحبة .[2]

الفرع الثاني:الناتج المحلي الإجمالي:

أولا:مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي هو مصطلح هام يستخدم خاصة في قياس معدل النمو، **و** يعني جملة السلع والخدمات التي أنتجها الاقتصاد في فترة معينة لمدة سنة .[3]

كما يعرف أيضا بأنه عبارة عن كمية السلع و الخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة **الجغرافية** لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أو الأجانب خلال سنة معينة ،و هذا يعني انه يمكن التحويل من الناتج القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب المفاهيم المطروحة لكل منهما .[4]

فالناتج القومي =الناتج المحلي +مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج –مستحقات عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل.

ثانيا :طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي .

هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي و هي:

---

[1]-عبد الجليل هجيرة ،"اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر "،مذكرة ماجستير ،تخصص مالية دولية ،جامعة تلمسان ،2012،ص96.

[2]-محمد عدنان وديع ،القدرة التنافسية و قياسها ،مجلة جسر التنمية ،العدد 24،الكويت ،ديسمبر 2003،ص21.

[3]-كامل بكري و آخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الدار الجامعية ،مصر ،2001،ص130.

[4]-علي احمد سليمان:قاموس المصطلحات الاقتصادية، المكتبة الأكاديمية، السودان، 1999، ص109.

1-طريقة الإنتاج:ويتم قياسه عن طريق قياس الدخل القومي الذي يقاس وفق هذه الطريقة بطريقتين ،طريقة السلع النهائية والتي يتم قياس الدخل القومي فيها عن طريق احتساب قيم السلع و الخدمات بشكلها النهائي ،أي المنتجة خلال سنة دون احتساب قيم السلع الوسيطية و يضاف إليها قيمة إنتاج الشر كات الوطنية العاملة في الخارج و يطرح منها قيمة إنتاج الشركات الأجنبية العاملة في الداخل .أما طريقة القيمة المضافة فان قيمة الناتج المحلي الإجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات.

2-طريقة الدخل:ويتم فيها قياس الناتج المحلي الإجمالي وفقا لاحتساب مجموع دخول عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في الإنتاج.[1]

قيمة الدخل المحلي الإجمالي =قيمة الرواتب و الأجور المدفوعة خلال السنة +صافي الفوائد المدفوعة خلال السنة +القيمة التقديرية لإيجارات المساكن +قيمة الأرباح الموزعة و غير موزعة.

و تركز هذه الطريقة على احتساب جميع أوجه الإنفاق التي تتمثل في الإنفاق العائلي وإنفاق القطاع الخاص، الإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الأجنبي.

3-الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي:التغير في الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يحدث نتيجة للتغير في الأسعار أكثر من التغير في الإنتاج نفسه، إذن فالناتج المحلي الإجمالي مقاس بأسعار السوق هو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي.أما عندما يقاس بالأسعار الثابتة يسمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .[2]

[1]-عبد الهادي الجوهري و آخرون ،دراسات في الاجتماع السياسي ،دار التحرير للطباعة و النشر ،أسيوط ،مصر ،1979،ص12.

[2]حامد محمد عمار ،التنمية البشرية في الوطن العربي ،المطبعة العالمية، الخرطوم، 1992، ص33.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال عرضنا لهذا الفصل توصلنا إلى انه توجد في الواقع عدة عوامل من شانها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني ،وان أساس قيام التجارة الخارجية هو التخصص الدولي .

و من خلال عرضنا لتطور سياسات التجارة بنوعيها الحمائية و الحرية ،تبين لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في كل دولة ،كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة و المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،تحقيق مستوى أعلى من التشغيل ،تحقيق الأمن الغذائي ،...الخ.

و الدور الذي لعبته المؤسسات الاقتصادية في دعم و انتشار التجارة الخارجية من خلال كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير والمنظمة العالمية للتجارة.

تطرقنا أيضا إلى مسألة النمو الاقتصادي التي تعد من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها ،إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم مؤشرات الرفاهية لمجتمع ،و يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعلا إلى إدراكه كل الدول من خلال تسطير جملة من السياسات و البرامج الخاصة و مستلزمات كلرأس المال البشري ،رأس المال المادي ،....الخ ،وذلك لرفع و تحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها .

منذ بداية الثمانينات شهد الاقتصاد الجزائري بعض التحولات و الإصلاحات الذاتية التي تصب في اتجاه معالجة الاختلالات الداخلية و الخارجية ،وخاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986م ،اين عرف الاقتصاد الجزائري صعوبات بخصوص المدفوعات الخارجية ،وتراجع معدلات النمو الاقتصادي و زيادة معدل التضخم .

و منذ بداية التسعينات ،شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي ،و كذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة الاورو متوسطية

و من خلال ما تقدم قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ،تطرقنا في المبحث الأول إلى التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق ،و المبحث الثاني يمثل دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء مستغانم .

المبحث الأول:التجارة الخارجية الجزائرية من الاحتكار إلى التحرر

المطلب الأول :التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق

الفرع الأول:التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط.

عرفت مرحلة مابعد الاستقلال تبعية لاقتصاد استعماري ،لان اغلب المبادلات التجارية كانت تتم مع فرنسا ،و للخروج من هذه الازمة انتهجت الجزائر سياسة حكومية تهدف إلى ضمان الاستقرار .و هذا يكون برسم سياسة اقتصادية محكمة تتماشى مع الأوضاع عن طريق التجارة الخارجية .

لقد مر تنظيم التجارة الخارجية بداية من الاستقلال إلى غاية سنة 1990م بفترتين وهما:

الأولى :فترة المراقبة الممتدة من سنة 1963م إلى سنة 1970م .

الثانية:فترة الاحتكار الممتدة من سنة 1970م إلى سنة 1990م .

تميزت الفترة الأولى بمراقبة الدولة لهذا القطاع ،إذ تمثلت في وسائل حمائية تقليدية اتخذت ثلاثة أشكال يتعلق الأمر بمراقبة الصرف ،التعريفة الجمركية بالإضافة إلى تحديد إطار لحصص الواردات من السلع .[1]

أما المرحلة الثانية فاتسمت بالاحتكار الفعلي من طرف الدولة للتجارة الخارجية، و هذا الاحتكار تجسد عن طريق إصدار مجموعة من القوانين من بينها:

-الأمر رقم 74-14المؤرخ في 1974/01/30م و المتعلق بالرخص الاجماليةللاستيراد .

-الأمر رقم 74-12المؤرخ في 1974/01/30م المتعلق بشروط استيراد البضائع.

-قانون رقم 78-02المؤرخ في 1978/02/11م المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية .

اتصفت الفترة الممتدة من 1970م إلى 1973م بغياب تنظيم عام يأتي بنصوص تشريعية تحدد الشروط العامة المتعلقة بالعمليات على الواردات المحققة من طرف المؤسسات المستفيدة من الاحتكار.فأنجزت عن هذا النظام

[1] -بن موسى كمال "المنظمة العالمية للتجارة و النظم التجاري العالمي "أطروحة لنيل الدكتوراه،تخصص اقتصاد ،جامعة الجزائر ،2004،ص250..

عدة مشاكل تمثلت في : * غياب برمجة محكمة للواردات الشيء الذي أدى إلى حصول انقطاع في التموين و بالتالي تشكيل مخزون لتفادي الندرة المحتملة لبعض السلع في السوق الداخلية .[1]

*ظهور مشاكل بين المؤسسات المحتكرة نتيجة الخلط بين الاختصاصات .

*تكوين تكاليف عالية نتيجة عملية التوزيع، بحيث يمكن لشركة محتكرة أن ترخص لشركة أخرى الاستيراد المباشر للسلع.لذلك كان لابد على السلطات العمومية التدخل لمحاولة الإصلاح ،فكانت الخطوة التي اتخذها متمثلة في تأسيس نظام الرخص الإجمالية للاستيراد والتي تمثل رخصة تمنحها وزارة التجارة في إطار البرنامج العام للاستيراد للمؤسسات العمومية ،ثم صدر قانون رقم 78-02المؤرخ في 1978/02/11م والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ،و هو القانون الذي جاء ليكرس سياسة الاحتكار على التجارة الخارجية المخولة للدولة فقط ،فهذا القانون يهدف إلى تحقيق مبادئ و إجراءات عديدة لتنظيم التجارة الخارجية من خلال حماية و تنمية الاقتصاد الوطني ،التحكم في الميزان التجاري و حماية الطبقة الاجتماعية .[2]

إلا أن قانون رقم 78-02 اضر كثيرا و بشدة بالمؤسسات الغير عمومية في مجال المبادلات التجارية ،فابتدءا من السنوات الأولى للثمانينات بدأ قانون الاحتكار يعرف بعض التخفيفات ،فسمحت وزارة التجارة عبر مرسوم 84-390المؤرخ في1984/12/22م للمؤسسات العمومية التعامل مع الشركاء الأجانب .[3]

إضافة إلى ذلك ماجاء به الميثاق الوطني لسنة 1986م،الذي جاء فيه على أن ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ينبغي أن يكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص الذي تظهر في سيره ،و القضاء على التعقيدات البيروقراطية و ضمان التموين السليم للاقتصاد الوطني بأقل التكاليف ،و يجب أن يساعد احتكار الدولة للتجارة الخارجية على محاربة كل استيراد للمواد غير الضرورية و يشجع تصدير الإنتاج الوطني .[4]

دفعت الأوضاع السائدة بالحكومة إلى التفكير في رفع جميع القيود الحمائية و استبدالها بتحفيزات للقيام بالتجارة الخارجية ،و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى سببين و هما :

[1]-زايد مراد ،"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق –دراسة حالة الجزائر "أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الاقتصاد،جامعة الجزائر،،2006،ص160.

[2]-عليوش قربوع كمال ،قانون الاستثمارات في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1999،ص10.

[3]-مرسوم رقم 84-390المؤرخ في 1984/12/22مو المتعلق بتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

[4]-الميثاق الوطني لسنة 1986م ،ص159.

أولا :فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية :

تميز الاقتصاد الجزائري لمدة عشريتين بالتكفل المتزايد بالتجارة الخارجية من طرف هياكل الدولة المختلفة و لقد كان لذلك انعكاسات ملموسة على هيكل التجارة الخارجية ،التي عانت من عجز كبير نظرا لاعتمادها على صادرات المنتوج الوحيد وهو المحروقات ،مما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة لقطاع التجارة الخارجية ،والمتمثلة أساسا في توجيه المبادلات التجارية نحو إعطاء دفع قوي لتطور فعلي على مستوى الآلة الإنتاجية .أدى تطبيق قانون الاحتكار لفائدة مؤسسات الدولة إلى وجود تضارب و تعارض بين المؤسسات المستفيدة من الاحتكار ،إذ نجد بعضها يمارس نشاطات مختلفة ،و بالتالي برزت مشكلة توزيع امتياز الاحتكار

و يرجع السبب في ذلك إلى غياب الانسجام و التنسيق فيما بينهم من جهة و إلى البيروقراطية التي كانت تسير البرنامج العام للاستيراد من جهة أخرى.أظهرت سياسة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية عدة نقائص من بينها :

- زيادة مستمرة في حجم الواردات دون الصادرات خاصة ما تعلق بالسلع الاستهلاكية .
- عجز في الميزان التجاري .
- الاعتماد على صادرات المحروقات فقط دون ترقية منتوجات أخرى .
- تموين غير منتظم للسوق الوطنية.
- ضعف التفاوض الوطني على مستوى الأسواق الخارجية أدى إلى سوء استخدام الموارد المالية المخصصة لذلك
- عدم وجود علاقات فيما بين القطاعات المختلفة بحيث أن كل قطاع يتجه للتمويل الخارجي ليحصل على مدخلات العملية الإنتاجية .[1]

الفرع الثاني :متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد :

لقد أدى انخفاض سعر البترول مع تراجع قيمة الدولار و تقليص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط ،إلى نقص الاحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية صف إلى ذلك التسيير الإداري البيروقراطي الذي أدى بالدولة إلى نتائج وخيمة و انسداد كبير على مستوى كل القطاعات. فأصبح إحداث تصحيح هيكلي للاقتصاد الوطني لامفر منه ،بالإضافة إلى المتطلبات الدولية بحيث أصبح هناك نظرة جديدة

[1]-زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص (180-182).

للاقتصاد الدولي ،و ظهور المنظمة العالمية للتجارة، ففي عام1990م برزت إجراءات و قوانين تعمل على تحرير التجارة الخارجية ،إلا انه لم يكن تحرير تام للتجارة بل كان على مرحلتين و هما :

المرحلة الأولى:مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية :

لقد اقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990م المؤرخ في 1990/08/07م لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية ،مبدأ تحريرها ،إذ أصبح استيراد البضائع أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر ،و هذا بفضل قانون النقد و القرض الذي صدر في 1990/04/14م الذي ينص على حرية دخول و خروج رؤوس الأموال عبر الحدود من وإلى خارج الوطن .

كل هذه الإجراءات تعني إلغاء أحكام قانون الاحتكار للتجارة الخارجية و بالتالي إلغاء البرنامج العام للاستيراد

وبرنامج الميزانيات بالعملة الصعبة و استبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك.

أصبح تحرير التجارة الخارجية، إجراء رسمي وفق المادتين 40، 41من قانون المالية التكميلي لسنة 1990م .

هذا الانفتاح الذي أقرته المادة 41من قانون المالية التكميلي لعام 1990م،و تهدف هذه التعليمة التأطير عمليات التجارة الخارجية من خلال إدارة وسائل الدفع الخارجي ،حماية الإنتاج الوطني من المنتوجات الأجنبية

و محاربة كل أشكال التبذير.جاءت هذه التعليمة لتضع حدا للمعايير السابقة المتعلقة بالحصول على التمويل

و التي لم تعدمن صلاحيات البنك بل من صلاحيات اللجنة المختصة بذلك ،كما تم إعادة النظر في مجموعة من القوائم المتعلقة بالمواد المرخصفياستيرادها حيث وضعت ثلاثة قوائم وهي:

القائمة الأولى: المواد الإستراتيجية:تشمل كل ما يتعلق بالمحروقات و المواد الاستهلاكية الأساسية و كذا عوامل الإنتاج، هذه القائمة تستفيد من الحصول على العملة الصعبة بالدرجة الأولى.

القائمة الثانية :المواد المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار:تستفيد من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية .

القائمة الثالثة :المواد الممنوعة من الاستيراد :تضم هذه القائمة المواد التي لا يمكنها الاستفادة من الحصول على عملة صعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة كالشاحنات و الآلات الكهرومنزلية ،ومواد أخرى لا يمكن استيرادها .[1]

المرحلة الثانية :مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية :بدأت هذه المرحلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-37المؤرخ في 1991/02/13م،و المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية ،فهذا المرسوم يعد إجراء مهما فقد اقر بالحرية التامة للتدخل في ميدان التجارة الخارجية تحت شرط واحد و المتمثل في تسجيل المتعامل الاقتصادي في السجل التجاري بصفته تاجرا بالجملة و ذلك مهما كانت طبيعة السلع المستوردة .تزامن صدور المرسوم رقم 91-37بالتعليمة رقم 03-91الصادرة في ابريل 1991م من قبل بنك الجزائر ،و المتعلقة بشروط القيام بعمليات استيراد سلع و تمويلها التي تنص على انه ابتداءا من 1991/04/01م يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي مسجل قانونا في السجل التجاري أن يقوم باستيراد أية منتوجات أو بضائع ليست ممنوعة ،رغم هذه الإجراءات التي اتخذها السلطات العمومية لغرض الانفتاح على التجارة الخارجية اصطدمت بتغير الحكومة ،و هذا أدى إلى تعطيل السير الحسن لبرنامج التحرير ،فلقد اتخذت الحكومة الجديدة برئاسة السيد بلعيد عبد السلام إجراءات مغايرة للأولى ،فأصدرت تعليمة رقم 625في 1992/09/18م تعمل على إنشاء لجنة مختصة و مكلفة بمنح الغلافات المالية بالعملة الصعبة للمستوردين من القطاع العام و الخاص .[2]

الفرع الثالث :الأسس التي اعتمدتها الجزائر في تحرير التجارة الخارجية :

لقد كان لعملية التحرير للتجارة الخارجية اسس اعتمدها الدولة لتحرير تجارتها الخارجية تمثلت في :

1-**الخوصصة** :حاولت الجزائر تفعيل الخوصصة بشن العديد من القوانين إضافة إلىاستحداثجهازين هما :

*المجلس الوطني لمساهمات الدولة .

*المجلس الوطني للخوصصة .

و لقد شرع في تطبيق **الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح** الاقتصاد الوطني

[1]-الهادي خالدي ،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هومة للنشر ،الجزائر ،1996،ص225.
[2]-زايد مراد، مرجع يبق ذكره، ص(185-186).

و إرساء علاقات تعاون دولية .[1]

2-**ترقية الاستثمار** :إن المرسوم (93-12)الصادر في **أكتوبر**1993م **و المدعم بالمرسوم** لسنة 2001م **جاء ليكرس** فكرة تحرير و ترقية استثمار في الجزائر ،فقد حل هذا القانون محل النصوص القانونية التي كانت تتناول موضوع الاستثمار للشركات الاقتصادية المختلطة و قد اتخذت عدة **إجراءات ،فلقد وفرت الجزائر كافة الشروط من اجل جلب الاستثمارات سواء من حيث موارد طبيعية أو إمكانات بشرية ،....**الخ **أو من حيث القوانين، كل** ذلك في سبيل **رفع معدلات الاستثمار**.[2]

3-**ترقية الشراكة** :**لقد أصبحت الشراكة الأجنبية الشغل الشاغل للتوجهات الاقتصادية المتبعة من قبل** الحكومات المتعاقبة في الجزائر **إذ أصبح فتح القطاع العام أمام** المنافسة عملية حتمية يفترض **أن تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسات المعنية ،حيث شرعت الجزائر فعلا على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر** إلى الشراكة الاوروموتوسطية ،و اتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة **بإجراء عدة إصلاحات على** التجارة الخارجية لمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي .[3]

الفرع الرابع :إستراتيجية التصدير وإجراءات تنميته في الجزائر :

حاولت العديد من الدول و خاصة منها الجزائر تطوير عملية التصدير بغية تنمية الاقتصاد الوطني ،و عملت **بذلك على تدعيم** نشاط المؤسسات المصدرة عن طريق اتخاذ عدة إجراءات لبلوغ هذا الهدف من بينها :

***الدعوة** إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

سياسة سعر الصرف :قامت السلطات الاقتصادية بتخفيض سعر الصرف العملة الوطنية في افريل1994م **مما يؤدي** إلى **زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج** الوطني من السلع و الخدمات .

***تأمين وضمان الصادرات**:**فبعدما كانت تتم عن طريق** شركات تامين غير متخصصة، تم إنشاء نظام جديد لتامين **و ضمان الصادرات مع بداية** 1996م تديره الشركة الجزائرية **لتأمين و ضمان الصادرات، حيث يتم بموجب هذا النظام تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية.**

---

[1]-عبد الله بلوناس ،"برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري "،ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الإنتاج ،سطيف ،2001،ص03.

[2]-بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص437.

[3]-شهرزاد زغيب و ليلى عيساوي "أفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة "،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 04،جامعة بسكرة ،2003،ص(83-85).

تمويل الصادرات:ويتم من خلال:

-تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لاستيراد المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج .[1]

-تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات بمقتضى قانون المالية لسنة 1996م يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال.

*الإجراءات الجمركية :إن للنظام الجمركي دور مهم و فعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات و تنشيطها .

*الإطار الضريبي و الجبائي :يتم منح التخفيضات الضريبية على السلع التصديرية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج.

*الإطار العقاري:في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية، و إنشاء الوكالات الوطنية للوساطة و الضبط العقاري.

*الإطار المصرفي المنظم لعملية التصدير :و يشمل الأحكام التالية :

-الأحكام المنظمة للتجارة الخارجية رقم 95-07الصادر في 1995/12/23م وقانون النقد والقرض المتعلق بالمنتوجات الخاصة بالتصدير .

-قانون رقم 91-13المتعلق بمراقبة المبادلات التجارية .

-الرقابة على الصرف وحركة الأموال حسب قانون رقم96-22.

*الإطار القانوني:صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ:2001/12/12م.

*الإطار ألمعلوماتي:حسب المرسوم التنفيذي رقم05/09المؤرخ في 2009/01/04م المتعلق بإعطاء كافة المعلومات المتعلقة بعملية التصدير للمؤسسات.

*إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية و متابعة تنفيذها .[1]

[1]-زكي رمزي ،الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،1989،ص(186-190).

المطلب الثاني :الاصلاحات الاقتصادية الجزائرية المدعومة من طرف المؤسسات الاقتصادية العالمية:

الفرع الأول :التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي :

1-أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي :

الأزمة البترولية لسنة 1986م الناتجة عن انخفاض أسعار البترول حيث لم يتعد سعر البرميل 12دولار بعدما كان 34دولار سنة 1981م.ولدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحل محل النفط في تمويل الاستثمارات العمومية ،و بدا منحنى البطالة في الارتفاع .وتمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة فيما يلي :

1-الاختلالات الهيكلية :تمثلت في النقاط التالية :

- ايار الإستراتيجية الصناعية.
- ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتموين الخارجي .
- ضعف الزراعة حيث بلغت المنتجات الغذائية المستوردة 87%من إجمالي الواردات.
- تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لعائدات البترول حيث يمثل 2/3من إيرادات الدولة .[2]

2-الاختلالات المالية :و تمثلت في :

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة مابين1986م و 1989م و محاولة معالجته عن طريق القروض القصيرة الأجل ،مما أدى إلى ارتفاع الدين من 0.8مليار دولار في 1985م إلى 1.48مليار دولار في 1989م.
- تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 12.7%من الناتج المحلي سنة 1988م .
- زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان و زيادةأجور العمال، ارتفاع الاستهلاك و قلة الإنتاج.
- الأزمات المالية التي لحقت بالمؤسسات العمومية .

3-الاختلالات الاجتماعية :تمثلت في :

*ارتفاع معدل البطالة.

[1]-زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص190.
[2]-محمد حابيلي "،الاقتصاد الجزائري ،تبعية متزايدة لقطاع المحروقات "،مجلة الإصلاح الاقتصادي ،مصر ،العدد 20،2008،ص41.

*النمو الديمغرافي .

*تدهور عملية استحداث مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى تسريح العمال .

كل هذه الاختلالات اقتضت إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة تلعب فيها المؤسسات النقدية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاح الاقتصادية التي اقترحتها ،إذ يتعلق الأمر بإتباع "برامج التثبيت الاقتصادي" او" برامج التكيف الهيكلي".

برنامج التثبيت الاقتصادي الأول:(1989/05/31م –1990/05/30م):

شرعت الجزائر منذ ماي 1989م في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية ،إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و التحرير الكامل للاقتصاد .[1]

و تركه لميكانيزمات السوق من اجل القضاء على الاختلالات الداخلية و الخارجية ،و قد تجسدت مجموعة من الإجراءات ضمن حكومة السيد مولود حمروش حيث عملت على تحرير التجارة الخارجية ،ثم التوقيع مع الصندوق على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بعد جملة من المفاوضات تمت في فيفري 1989م إلى جوان1989م ،فكانت نتيجة هذه المفاوضات أن وافق الصندوق على تقديم 155.70مليون وحدة سحب،و التي استخدمت كليا في 30ماي 1990م ،بالإضافة إلى ذلك استفادة الجزائر من قروض قدرت ب 315.20مليون وحدة في 1989م للتخفيف من عبء المديونية التي بلغت أكثر من 34مليار دولار .

تجسدت اولى خطوات لتحرير التجارة الخارجية في إلغاء التخصص المركزي للنقد الاجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ،والاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار كل من الصرف والفائدة ،وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها ،كما قامت بإجراء منح الاستقلالية ل05بنوك تجارية .وقد تمثلت إجراءات هذا الاتفاق في : *تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات ،و ذلك برفع الدعم من خلال قانون المالية 1990م.

*إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري،و خاصة فيما يخص السجل التجاري .

استحداث الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[1]-مدني بن شهرة ،سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية ،دار هومة ،الجزائر ،2008،ص132.

*اعتماد على الوكلاء لدى مصالح **الجمارك**، **و** منح رخص الاستيراد للمتعاملين **الخواص**.

***إجراء** تغييرات هيكلية على مجال السياسة النقدية من خلال قانون النقد و العرض (10/90).

*القضاء على نمط التسيير المركزي الذي **أثبتت** فشله في إيجاد أدوات التسيير المالي و النقدي **حيث ركزت** في هذا **على إصلاح نظام الأسعار ،الإصلاح النقدي ،الإصلاح الجبائي .**

*إلغاء التفرقة بين المتعامل الخاص و العام حيث تمت المساواة بينهما فيما يخص القروض .

برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني:من 1991/06/03م إلى 1992/03/30م :

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية من اجل الحصول على **الأموال لمواصلة سلسلة من الإصلاحات الرامية** إلى **تحقيق التوازنات على المستوى الكلي .وافق الصندوق على تقديم** 300مليون **وحدة حقوق** ،ووفقا لهذا البرنامج تم الاتفاق على مجموعة من **الإجراءات من بينها :**

***إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح** النظام الضريبي والجمركي .

*تخفيض قيمة سعر الصرف و **إعادة الاعتبار للدينار الجزائري .**

***تحرير التجارة الخارجية والداخلية.**

*تشجيع الادخار و تخفيض الاستهلاك

***تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة .**

استكمل هذا البرنامج تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد **السوق، حرية تحديد الأسعار وتقليص دور الدولة.فكانت** الانجازات المحققة من هذا البرنامج كالتالي :

***تحرير أكثر من 75٪من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي.**

*إنشاء القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.

***إصلاح** النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية .

*تشجيع الاستثمار الأجنبي و فسخ المال للمنافسة .[1]

برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث :من افريل 1994م إلى مارس 1995م :

إن زيادة حدة الاختلالات التي ظهرت في البرنامج السابق والتي عرقلت **مسار جهود إعادة التوازن الداخلي والخارجي** ،إضافة إلى **الارتباط شبه كلي بقطاع المحروقات و** انخفاض حصيلة **الصادرات** سنة 1993م إلى 9510.10**مليون دولار أثر سلبا على ميزان المدفوعات** و الاقتصاد الوطني كله عوامل دفعت الجزائر إلى **طلب** المساعدة من صندوق النقد الدولي للمرة الثانية .**وقد وافق الصندوق على منح الجزائر مساندة مالية مقدرة ب** 731.50**مليون دولار حقوق سحب.**[2]فتمت عدة اتفاقيات من اجل جدولة ديونها ،و لتحقيق هذه الاهداف تعين **على الدولة** استخدام مجموعة من الوسائل منها :

*إعادة توازن الاسعار من خلال مراجعتها ورفع الدعم عنها وفسح المجال امام ميكانيزمات السوق لتحقيق هذه الغاية .

*تخفيض قيمة الدينار وضرورة انزلاقه لمواجهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول .

*اعتماد على تحرير التجارة الخارجية والأسعار التي من شأنها تخفيف عبء خدمة الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل.

*العمل على دعم الإنتاج الزراعي و ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية وقد تمثلت أهم أثار هذا التعديل فيما يلي:*تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.40٪مقابل 5.70٪.

*رفع أسعار المواد الغذائية قدره 40٪ و**أسعار المحروقات ب** 15٪من اجل تخفيف عجز النفقات للدولة .

*وصل معدل التضخم 29٪مقابل 38٪متوقعة في البرنامج .

*تخفيض مديونية الحكومة تجاه النظام المصرفي بمبلغ 22مليار دولار .

*تنويع الصادرات خارج المحروقات .

[1]-مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص(135-133).
[2]-عبد العزيز عبد الرحيم سلمان ،التبادل التجاري الأسس ،دار الحامد ،الأردن ،2004،ص210.

*التخفيض من حدة البطالة .[1]

برنامج التعديل الهيكلي:من 1995/03/31م إلى 1998/04/01م:

إن تقلبات أسعار النفط وزيادة حدة المديونية و انخفاض احتياطي الصرف إلى 8.8مليار دولار سنة1998م كلها عوامل أدت إلى وضعية مزرية في الاقتصاد الوطني ،حيث أصبح يعاني من اللاتوازن الداخلي و الخارجي .

و لمعالجة هذه الأزمة لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في 1994م و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة من 1994/04/01م إلى 31مارس 1995م و اتفاق أخر في 1995م الذي تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى ،وحدد مبلغ القرض ب :169.28مليون وحدة حقوق سحب خاصة ،و كان هذا الاتفاق ضمن عدة محاور من بينها :

1-إرساء نظام الصرف و تحرير المبادلات عن طريق :

*إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب للصرف .

*تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بنسبة 50٪.

*إعادة الهيكلة الضريبية و الجمركية بما يناسب مستويات الدول المجاورة حيث تم تخفيضها ب50كحد أقصى .

*تشجيع التصدير.

2-تحرير الأسعار:و قد ركز هذا البرنامج على إعادة إصلاح دعم الأسعار للقطاع ألفلاحي، إضافة إلى تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل، ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة.

3-المالية العامة و السياسة النقدية حيث تم :

*في مجال المالية العامة :توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة ،و تقليص مجال الإعفاءات الضريبية ،إضافة إلى إصلاح هيكل الضرائب الجمركية و تقليص الأجور .

*في مجال السياسة النقدية:تطبيق أسعار فائدة موجبة، تطوير السوق النقدي، توسيع و زيادة رأس مال البنوك، إشراك القطاع الخاص في تمويل البنوك.[1]

[1]-مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص(141-142).

4-إستراتيجية إصلاح **القطاع العام** :يؤكد هذا البرنامج على استمرار عملية الخوصصة **ابتداءا من السياحة ،النقل ،التجارة ،الصناعة** .

5-**القطاع الزراعي** :وتضمن هذا البرنامج التركيز على الزراعة برفع الدعم على أسعار الحبوب و ربطها بالأسعار الدولية و **تحرير أسعار المنتجات مثل السميد و الحليب** .[2]

الفرع الثاني :الشراكة الجزائرية –الأوروبية :

لقد عرفت الجزائر تحولات عميقة في سياستها الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و الذي تهدف من ورائها إلى مساعدة المؤسسات الجزائرية التابعة للقطاع الصناعي العام و الخاص ،و ذلك من اجل جعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادي ،و ما يترتب من ضرورة فتح **الأسواق للمنافسة الأجنبية** حيث ترتب على هذه السياسة توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .[3]

1-المسار التاريخي لتوقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية –**الأوروبية** :

وقعت الجزائر سنة 1976م اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتحدد **بصورة دورية كل** 05**سنوات، كان** الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية

و رفع حجم نمو التجارة الخارجية ،وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأ**وروبية ،لقد استفادة الجزائر من مساعدات مالية قدرت ب:**784**مليون ايكو** .

بادرت الجزائر إلى **بدأ مفوضات** مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996م و قد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من اجل حماية إنتاجها الوطني ،خاصة و أن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة و إعادة تأهيل للجهاز الإنتاجي،فمنذ سنة 1997م عرفت المفاوضات مسيرة طويلة(12**جولة**) للوصول إلى اتفاق ،و لعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد هذا **الاتفاق هي** :*التنازلات بخصوص الجانب **ألفلاحيو الحقوق الجمركية ،حركة رؤوس الأموال والمنافسة** .

*التركيز على الجانب الأمني **بالقضاء على الإرهاب و الجريمة المنظمة** .

---

[1]-الهادي الخالدي ،مرجع سبق ذكره ،ص217.
[2]-نفس المرجع السابق ،ص218.
[3]-بورغدة حسين ،قصاص الطيب ،"الشراكة الاورو –جزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "ملتقى دولي ،المنعقد يوم (13-14)نوفمبر 2006م،سطيف ،ص03.

*طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنه القطاع المالي و المصرفي .

*توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج وليس التبادل فقط.

*ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية ،و الحصص المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من اجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي .

وقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001م لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 13ديسمبر 2001م ببروكسل ،و هذا بعد سلسلة من الجولات و تم الوصول إلى اتفاق نهائي يوم 22افريل 2002م و قد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر2005م .[1]

2-مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية –الأوروبية :

احتوى الاتفاق الجزائري –الأوروبي على 08محاور تمثلت في الجوانب التالية:

الجانب الأول:يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين ،تساهم في تحقيق رفاهية و امن للمنطقة المتوسطية (و هذا ما جاءت به المواد3،4،5من الاتفاقية).

الجانب الثاني :يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)و ذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل ،و هذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12سنة و ذلك طبقا للإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 6)،أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية و الصيد البحري تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية :

*عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات .

*إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الأخر أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات و شروط من شانها ان تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين .

[1]-بشير مصطفى ،"الشراكة الأجنبية و مبدا حماية المنتوج الوطني" ،ملتقى اقتصادي ثامن ،جامعة الجزائر ،يوم 9-10ماي 1999م،ص17.

الجانب الثالث :يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء و تقديم الخدمات حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الأخر ،و تحرير الخدمات (المالية ،البنكية ،.....الخ).

الجانب الرابع :يتعلق بدفع رأس المال ،المنافسة ،و إجراءات أخرى اقتصادية ،حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع و تسوية العمليات أو الصفقات التجارية بعملة قابلة للتحويل و حرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة و في هذا الجانب اتفقا الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض احد الطرفين لاختلالات في ميزان المدفوعات .[1]

الجانب الخامس :يتعلق بالتعاون الاقتصادي ،حسب ما جاءت به المادة (48)من الاتفاقية كما يلي :

- تطوير الهياكل الاقتصادية **الأساسية** (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البيئة و مقاومة التلوث .
- **دعم التكامل و الاندماج الاقتصادي** .
- التعاون في مجال البحث العلمي و **التكنولوجي**، التربية....الخ.
- التعاون في المجال الجمركي ،استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام للعبور .
- **دعم و تشجيع الاستثمار و الشراكة الصناعية** .
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات بتفادي الازدواج الضريبي .
- **التعاون** في مجال إعادة هيكلة قطاع النقل **وتحديثه، وكذلك الإعلام والاتصال**، وحماية المستهلك.

الجانب السادس :يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي و الثقافي حيث تضمن **الإجراءات الخاصة بالعمال،و** ذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل ،و المكافآت **و الاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول ا** .كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي و التربوي **كالإعلام و الصحافة،تكوين أشخاص** يشتغلون في المجالات الثقافية و تنظيم التظاهرات الثقافية .....الخ .

الجانب السابع :يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على مايلي :

***دعم الإصلاحات** الهادفة إلى **تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية** .

[1]-قدي عبد المجيد ،الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الاورو-عربية ،جامعة سطيف ،أيام 8و 9ماي 2004،ص(7-8).

*إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

*ترقية الاستثمارات والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص عمل .

الجانب الثامن :يتعلق بالتعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية عن طريق :

*تقوية مؤسسات الدولة والقانون.

*التعاون في مجال تنقل الأشخاص و رقابة الهجرة غير المشروعة .

*محاربة الفساد و الرشوة.[1]

الآثار الايجابية لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية :

تتمثل الآثار الايجابية على المؤسسات الجزائرية بصفة عامة في مايلي :

*في المجال الفلاحي :يضمن الاتفاق ما يقارب 8000منتوج فلاحي ،حيث استفادة الجزائر من بعض المزايا لاسيما المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الدول الأوروبية .و في المقابل فقد فرضت الجزائر حصصا لاستيراد مواد زراعية كالحبوب و الحليب .

*أما في المجال الصناعي :فقد سمح بتخفيض نسب الرسوم الجمركية للعديد من المواد الأولية و المواد نصف مصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية ،و هذا من شانه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج ،و من اجل تعجيل حركة الصناعة الجزائرية و تأهيل القطاع الصناعي تم وضع برامج شاملة أساسها المساعدات المالية و الفنية في إطار برنامج "ميدا"هذا البرنامج المتمثل في المساعدات المالية و التي قدرت ب :3435مليون أوروبي (1995-1999)،و برنامج أخر من سنة (2000-2006)،بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار مقابل المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الاورومتوسطية تجارة بلا حدود–بلا حواجز.

*يتم التفكيك الجمركي على مدى 12سنة ابتداءا من 2004م.

*اكتساب دعم دول الاتحاد في مجال التأهيل و الخبرة و الاستثمار المباشر بالإضافة إلى دعم الخوصصة عن طريق المساعدات المالية .

[1]-قدي عبد المجيد،مرجع سبق ذكره ،ص09.

الآثار السلبية لاتفاق الشراكة –الاوروموتوسطية :تتمثل في :

*إن تفكيك الرسوم الجمركية له انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية التي ليس لها القدرة على المنافسة أمام المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية و الأسعار المنخفضة.

*الخسارة في إيرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية و التي تقدر ب :1.5مليار دولار .

*زيادة العجز في الميزان التجاري حيث أن التفكيك الجمركي الذي يحدث سيمارس ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من سلع الأوروبية.

*كما أن تحرير التبادل لن يعطي صادرات الجزائر أية ميزة في السوق الأوروبية و ذلك لان الرسوم المفروضة على الواردات متدنية في الدول الأوروبية .

*أما في المجال الفلاحي فيمكن أنيتأثر بصورة مباشرة حيث أنأوروبا تضمن 48٪من حاجاتنا من المواد الزراعية
*ضعف العملة الوطنية مقابل الاورو.

الفرع الثالث: آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تدخل عملية التحرير الكامل للتجارة الخارجية ضمن الشروط الأساسية لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي من شأ ا أن تمكن من الانتفاع من فوائد العولمة الاقتصادية ،و الجزائر كغيرها من الدول تبحث دائما عن الانتفاع ،قررت الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .[1]

1-**دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**:تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي :

الاندماج في الاقتصاد العالمي :أمام التطورات المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي .

[1]-نصر الدين عدون دادي و منتاوي محمد ،الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2003م،ص57.

إنعاش الاقتصاد الوطني :عن طريق ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية و الامتناع عن استعمال القيود الكمية و زيادة في الواردات من الدول الأعضاء ،و بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني .

*تحفيز و تشجيع الاستثمارات .

*مسايرة التجارة الدولية :فالتجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلىالأسواق العالمية من اجل الحصول على مستلزمات من المواد و السلع .

2-علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة :

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي ترغب في تحسين و تطوير قطاعاتها الحساسة للرفع من المستوى المعيشي وهو ما جعلها ترغب في الانضمام إلى المنظمة و الاستفادة من الامتيازات والفرص التي تقدمها المنظمة للبلدان النامية ،و بالفعل قدمت الجزائر طلب التعاقد إلى سكرتارية الجات في 30افريل 1987م ،و في جويلية من نفس السنة تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف الطلب و عند ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01م تم الاتفاق بين الجزائر و الأطراف المتعاقدة في الجات التي أصبحت تمثل الأعضاء الأصليين على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف الطلب إلى المنظمة العالمية للتجارة و قدمت الجزائر بصفة رسمية مذكرة الانضمام تشرح فيها سياستها الخارجية بتاريخ 05جوان 1996م وكانت تتضمن مايلي :[1]

*شرح الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الذي انتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق .

*تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها.

*شرح و توضيح بحارة السلع من خلال الصادرات و الواردات في المجال الصناعي .

*تقديم عرض عن تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

3-الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانضمام :

[1]-بن موسى كمال ،مرجع يبق ذكره ،ص131.

1-تعديل المنظومة القانونية :تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية لتسهيل عملية التفاوض وتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي والمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .و في هذا الصدد قامت الجزائر بإصدار آمر رئاسي في أوت 2001م يتضمن قانون الاستثمار .

كما وقعت على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وصادقت على اتفاقية بيرن المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية و الفنية سنة 1997م.

2-التحرير الجزئي للتجارة الخارجية :يعتبر إعادة الاعتبار لتجارة الجملة في قانون المالية التكميلي لسنة 1990م اول إجراء رسمي ملموس فيما يخص تحرير التجارة الخارجية ،حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات و تنويعها و تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة .

4-انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

-الانعكاسات الايجابية المتوقعة :

*بالنسبة للمجال الصناعي :يمكن للجزائر أن توفر السلع الصناعية التي هي بحاجة إليها بتكاليف اقل و جودة عالية ،ناهيك على أنها بحاجة إلى رؤوس أموال و تكنولوجيا حقيقية مباشرة لمنافسة مثيلاتها الأجنبية ،وكذا خلق مجالات إنتاج جديدة للمساهمة في خفض معدل البطالة عن طريق إتاحة فرص العمل .

*في المجال الفلاحي :يحتل هذا الأخير أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري ،و انضمام الجزائر إلى المنظمة قد يؤدي إلى تحسينه و تطويره بفضل الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية والحصول على منتوج فلاحي ذو جودة عالية و سعر منخفض .

*إنتحرير المبادلات التجارية سمكن أن يفتح أفاقا واسعا لصادرات الجزائرية بتسهيل دخولها إلىالأسواقالأوروبية و رفع من نشاط الاستيراد حيث يسمح بدخول منتجات و تكنولوجيا جديدة تعود بالفائدة على مداخيل الدولة[1]

*و في مجال الخدمات:فقد خطى خطوات عملاقة بفضل التفتح الاقتصادي على العالم، و مما لاشك فيه فان قطاع الخدمات له أهمية كبيرة على ميزان المدفوعات لما يمثله من مورد هام للدولة.

[1]-الطاهر ملاحسنو ،سياسة التصنيع بين النظرية و التطبيق في الجزائر ،مجلة أبحاث اقتصادية ،دار الأبحاث ،الجزائر ،العدد 21،مارس 2010،ص28.

*فيما يخص الجانب المالي و المصرفي :تتمثل في توفير الخبرات المالية المؤهلة للتعامل مع **أسواق المال العالمية و الانفتاح عليها لتحصل على الأموال** لتمويل الاستثمارات المحلية و ترفع نموها الاقتصادي .

-*الانعكاسات السلبية المرتقبة:

*في المجال الصناعي :**بعد انضمام الجزائر ستفقد** القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة و النسيج الصناعي خاصة **الذي يمتاز بالضعف و عدم القدرة على المنافسة و ارتفاع تكاليف الإنتاج**بالإضافة إلىاعتماده على **أساليب** تقليدية في التسيير و ضعف في التسويق ،إضافة إلى**أن** الصناعة الجزائرية ترتكز في اغلبها على المواد الخام التي لا تدخل في اتفاقيات المنظمة .

*إن **انضمام الجزائر** إلى المنظمة العالمية للتجارة يقضي على كل قرار سيادي لها فيما يخص التجارة الخارجية ،فمثلا **لن تستطيع مقاطعة السلع الإسرائيلية** .

*من **الناحية الاجتماعية**:فان مشكلة البطالة في المدى القصير سيتفاقم نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي **لن تستطيع الصمود أمام المنافسة الأجنبية**.

*أما في المجال الزراعي :فان التغيرات التي سوف **تطرأ على الأسعار** و العرض و الطلب الخاصة بهذه المواد عالميا ،**ستؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد**.[1]

عراقيل و صعوبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

أهم العراقيل التي واجهت الجزائر إلى **الانضمام** إلى **المنظمة العالمية للتجارة و هي :**

* **عدم وضوح شروط الانضمام** إلى المنظمة ،**حيث يتم التفاوض مع أعضائها وفق المادة** 12،التي لا تحتوي على شروط محددة ،مما فتح المجال لشروط مختلفة بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة .

***صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية :أصبحت** صفة الدولة النامية لاتمنح بسهولة حتى لو كانت الدولة **نامية**،حيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام من اجل **أن تتخلى على وضعها كدولة نامية مثل ما طلب من الصين و السعودية** .

[1]-نصر الدين عدون دادي و منتاوي محمد ،مرجع سبق ذكره ،ص60.

*عدم وجود خطة واضحة تسير الجزائر .

*تضييق الخناق على المفاوضات الجزائرية و تقليص صلاحيات المفاوضات بحيث يغلب الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي .[1]

[1]-بن موسى كمال،مرجع سبق ذكره ،ص150.

المبحث الثاني :دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول :ما هية مؤسسة ميناء مستغانم

الفرع الأول :لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم

أولا:تاريخ ميناء مستغانم

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل ،فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الخارجية من خلال **تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية والصيد البحري** .

- لأنه كان خليجا صخريا حادّاً يمتدّ بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة إستخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سمُّي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م بـ **"مرسى الغنائم"**. ومن هنا سمّيت المدينة "مستغانم".
- في سنة 1848م، أنشئ أوّل رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881م.
- إنطلق أوّل مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882م **وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذا منفعة عامة**
- **تبع ذلك أعمال** بيئة ضخمة بين 1890م **و** 1904م إنتهت بميلاد أوّل حوض للميناء .
- **بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء** سنة 1941م، تمّ إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله430 متر فيما **بين** اية 1955م**وبداية**1959م.
- **منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل** في المنطقة **وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات** الكبرى التي **تشارك** في **التجارة الدولية** إذ أنه **يشجع استحداث** مجموعة من **الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين** عبر **أروقة نقل** متعددة الأنماط.

-

ثانيا :نشأة مؤسسة ميناء مستغانم

يقدّم ميناء مستغانم **نوعين من الخدمات:** الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية/ **شركة ذات أسهم** EPE/ EPM/ Spaأنشأت في إطار **إصلاح النظام الميناني الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم** 82- 287 **الصادر بتاريخ** 14**أوت**1982م .[1]

[11]--تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

ورثت مؤسسة الميناء،إبتداء من شهر نوفمبر 1982م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحلّ (ONP) وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلّة أيضا (SONAMA)، **كما أسندت إليها** من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبلُ للشركة الوطنية للملاحة (CNAN)**فأصبح دورها منوطا بما يلي:**

- تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء.
- **احتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.**

في 29 **فيفري** 1989م شقّت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة **عمومية اقتصادية/** شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات **الدولة** "الموانئ" SOGEPORTS، **تحمل للسجل التجاري رقم** 88.B.01وتخضع للقانونين التجاري والمدني طبقا **لأحكام القوانين**88-01 **و** 88-03 **و** 04-88 **الصادرة بتاريخ** 12**جانفي**1988م **والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم** 88-101 **الصادر بتاريخ** 12 **جانفي**1988م **والمرسوم** 88- 119 **الصادر بتاريخ** 16**ماي** 1988م **والمرسوم** 88-177 **الصادر بتاريخ** 28 سبتمبر 1988م.

أنيط إلى مؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية:

- استثمار وتطوير ميناء مستغانم
- استغلال الآلات والإنشاءات المينائية
- إنجاز اعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية
- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الاخرين
- **مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية**
- مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها
- **القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة** المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 **فيفري** 2008، تمّ رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 **دج**.[1]

ثالثا :مهام و أهداف المؤسسة:

مهام المؤسسة:

[1]-تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

- استثمار وتطوير ميناء مستغانم
- استغلال الآلات والإنشاءات المينائية
- إنجاز اعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية
- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الاخرين
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية
- مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها

القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

- إرشاد السفن .

أهداف المؤسسة :

- ❖ تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية و السعر
- ❖ تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية)
- ❖ تسيير أملاك الدولة
- ❖ تسيير الاستثمار و تطوير الميناء
- ❖ استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية
- ❖ تنفيذ أشغال الصيانة والتهيئة و خلق بنايات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين
- ❖ *تنفيذ عملية الشحن و التفريغ المينائية
- ❖ تنفيذ عملية القطر ، الإرشاد و الرسو ...الخ
- ❖ تنفيذ كل العمليات التجارية، المالية، الصناعية و العقارية المرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالهدف الاجتماعي

رابعا :مميزات ميناء مستغانم :

- موقع جيو إستراتيجي هام.
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية.
- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة.

- إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب، السكر، وناقلات الزفت.[1]
- قدرات تخزين مغطاة وغير مغطاة.
- حماية جيدة للبضائع
- تنوع طرق تسليم البضائع (السكة الحديدية، الطريق الأرضي والمساحة الوطنية).
- بنى فوقية وتجهيزات وفق طموح المتعاملين الاقتصاديين.
- إطارات وعمال مهيّؤون ومدربون على عمليات الشحن والتفريغ.
- ساعات عمل متواصلة :24سا/24سا ،و 7ايام /7ايام .

الفرع الثاني :مؤسسة تسيير موانئ و ملاجيء الصيد فرع مؤسسة ميناء مستغانم :

في شهر جانفي2004، تم إنشاء مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ صيد مستغانم في حقيبة شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم.

ولدت هذه المؤسسة بموجب إنعقاد مجلس الحكومة في 13 أوت 2003المكرّس لبحث تسيير موانئ وملاجئ الصيد وبمقتضى القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موانئ وملاجئ الصيد إلى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" وبمقتضى القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتثمين وتطبيق القرار السابق وبمقتضى الإجتماع العام الإستثنائي لمؤسسة ميناء مستغانم المنعقد في 20جانفي2004م الخاص بإنشاء هذا الفرع الذي يسهر على تسيير نشاط الصيد لميناء مستغانم و مينائي صلامندر وسيدي لخضر.

حيث تتربع ولاية مستغانم على مساحة منطقة الصيد البحري تقدر ب:2679كلم ^{2} و تمتلك ثلاثة موانيء من بينها ميناء واحد في طور الانجاز كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم : 04 موانيء ولاية مستغانم

[1]--تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

ميناء مستغانم	ميناء مختلط (الصيد البحري، تجارة) - قدرات الاستقبال: 155 وحدة * سفنالصيد: 33 * سفن لصيد السردين: 37 * سفن للأعمال الصغيرة: 85
ميناء سيدي لخضر	- قدرات الاستقبال: 106 وحدة * سفنالصيد: 18 * سفن لصيد السردين: 32 * سفن للأعمال الصغيرة: 56 **قريبا** محطة للتزويد بالوقود
ميناء صلامندر	في إطار الإنجاز بنسبة 99 % - قدرات الاستقبال: 205 وحدة **من المتوقع أيضا** انجاز فضاء حديث لبيع الأسماك، من اجل تنظيم سوق بيع الأسماك و محاربة التجارة غير الشرعية
ميناء استيديا	قد تم الانتهاء من الدراسة

المصدر :خلية التخطيط لميناء مستغانم .

الفرع الثالث: قدرات استقبال ومعالجة البواخر:

- **كاسرة الأمواج: بطول** 1830م.
- **المدخل البحري للميناء**: شمالي غربي بعرض 100م **وعمق**12م
- **الأحواض:**

- **الحوض الأول:** بمساحة مائية تقدر بـ 14هكتار وعمق يتراوح بين 6,77م **و** 8,17 م (يحتوي على 06 محطات رسو)[1]

[1]--تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

- **الحوض الثاني** : بمساحة مائية تقدر بـ 16هكتار وعمق يتراوح بين 6,95 **م و** 8,22م (يحتوي على 04 محطات رسو)

- **الأرصفة: تحوي** 10 محطات رسو بطول كلّي يصل إلى 296 1 متر خطي مقسمة كما يلي:
  - **الرصيف الشمالي الشرقي**:117 متر خطي (المحطة 0)
  - **رصيف المغرب**: 412متر خطي (المحطة 1، 2 و 3)
  - **الرصيف الجديد**:217 متر خطي (المحطة الجديدة 1 و 2)
  - **رصيفالاستقلال**:270متر خطي (المحطة 4 و 5)

الرصيف الجنوبي الغربي: 280متر خطي (المحطة 6 و 7)

الفرع الثالث: الخصائص البحرية والتجارية لمحطات الرسو:

- **أرضية التخزين**: بمساحة كلية تقدر بـ 430 44 م^{2}ذات الاستخدام التجاري.
- **مراب السيارات**:بمساحة000 60 م^2 وقدرة استيعاب تصل إلى000 6 سيارة مع إمكانية تمديدها إلى 000 12سيارة
- **مرأب الحاويات**: بمساحة 000 15 م^2 وقدرة معالجة 000 15 حاوية سنويا.
- **المخازن**: عددها 16مخزن بمساحة 950 8 م^2، توظف 950 5 م^{2}للخدمات التجارية
- **طرق المواصلات**:
  - **الطريق الأرضي**:885 4 متر خطي

السكة الحديدية:747 متر خطي (كل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة تستخدم مؤقتا لنقل الحبوب، الأنابيب المعدنية، ثقل قصب السكر....)

الجدول رقم (05): الخصائص البحرية والتجارية لمحطات الرسو

التخصص	عمق محطات الرسو (متر)	طول محطات الرسو (متر)	محطات الرسو	الأحواض	أسماء الأرصفة
سفن خدمة المرافئ	4.50	80	Y	الحوض الأول	الرصيف الشمالي الشرقي
زفت + بضائع مختلفة	6.77	117	O		
سكر أصهب + بضائع مختلفة	7.62	139	1		رصيف المغرب
بضائع مختلفة	7.62	139	2		
بضائع مختلفة	7.62	134	3		
حبوب + بضائع مختلفة	7.62	135	4		رصيف الاستقلال
حبوب + بضائع مختلفة	8.17	135	5		
سفن خدمة المرافئ	5.00	80	X		
سفن الأداء + بضائع مختلفة	7.98	108	NP 1	الحوض الثاني	الرصيف الجديد
بضائع مختلفة	7.18	109	NP 2		
سفن الأداء	6.20	69	NP		رصيف سفن الأداء
خمر غير موضّب + بضائع مختلفة	6.95	140	6		الرصيف الجنوبي الغربي
بضائع مختلفة	8.22	140	7		
سفن الصيد	4.50	430	En Activité		رصيف الصيد

المصدر: تقارير مؤسسة ميناء مستغانم

ثانيا :وحدات الاستقبال و التسهيلات المينائية :[1]

- **وحدات استقبال وعبور الزفت**

[1]--تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

- NAFTAL : مجهزة بثلاث أوعية (أحواض) ذات سعة إجمالية تقدر بـ 200 4 طن.
- Sarl Bitumes Ouest:مجهزة بوعائين (حوضين) ذات سعة إجمالية تقدر بـ 000 5 طن.
- Sarl HA. C.E: مجهزة بوعائين (حوضين) ذات سعة إجمالية تقدر بـ 000 5 طن.

- **وحدات استقبال وعبور الحبوب**

- UCA O.A.I.C:**سعتها**000 30طن،وهي مجهّزة بمضختين متحركتين بمعدل ضخّ 300 طن من الحبوب/ساعة لكل منهما.
- Spa Comptoir du Maghreb: مجهز بثلاثة صوامع ذات سعة إجمالية تقدر بـ 18000طن

- **وحدات إستقبال وعبور السكر الأحمر**

Spa SORASUCRE (Groupe Ouest Import) : سعة إستقبال تقدر بـ 000 16 طن من السكر غير الموضب وقدرة العبور تصل إلى 000 150 طن سنويا.

التسهيلات المينائية:

- **إرشاد السفن** : تؤمِّنه لـ 24سا/24ا مديريةُ قيادة الميناء بثلاثة سفن قيادة و زَوْرَقي إرساء.

قطر السفن : تُقطر السفن التجارية ليلا و نارا باستخدام قاطرة ISSER 2 ذات قوة 1 700 حصان.

المطلب الثاني :التجارة البحرية على مستوى ميناء مستغانم

الفرع الاول :الحصيلة السنوية لنشاطات الميناء:

1-حركة السفن :بلغ عدد السفن التجارية التي رست خلال سنة2015م في ميناء مستغانم 522سفينة في مقابل رسو 613 سفينة خلال السنة الفارطة أي بنقصان 91 سفينة.

الشكل رقم: (3): حركة السفن حسب الدخول خلال الفترة 2011م إلى 2015م:

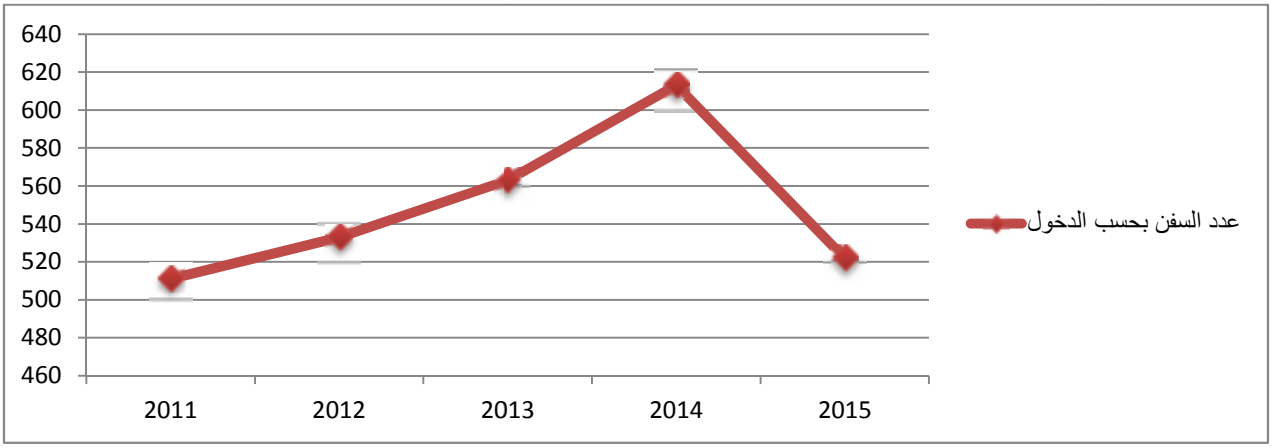

المصدر:من اعداد الطالبة ،مديرية الاحصائيات لميناء مستغانم .

2-متوسط المكوث في الميناء (كل أنواع السفن):

يعتبر المكوث في الميناء السمة البارزة لكل ميناء في العالم، لكن حسب الشكل أدناه، نلاحظ أن متوسط المكوث في الميناء قد ارتفع خلال سنة 2015م إلى 4.68**يوم مقابل** 4.06 **يوم سنة** 2014م ،و هذا قد يكون راجع إلى عدة **أسباب يمكن أن تكون تنظيمية ،او تعقيدات** الاجراءات و نقص اليد العاملة المؤهلة ،بالإضافة إلى عدم العمل **ليلا .** وهذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم (04) :متوسط المكوث في الميناء 2014-2015م

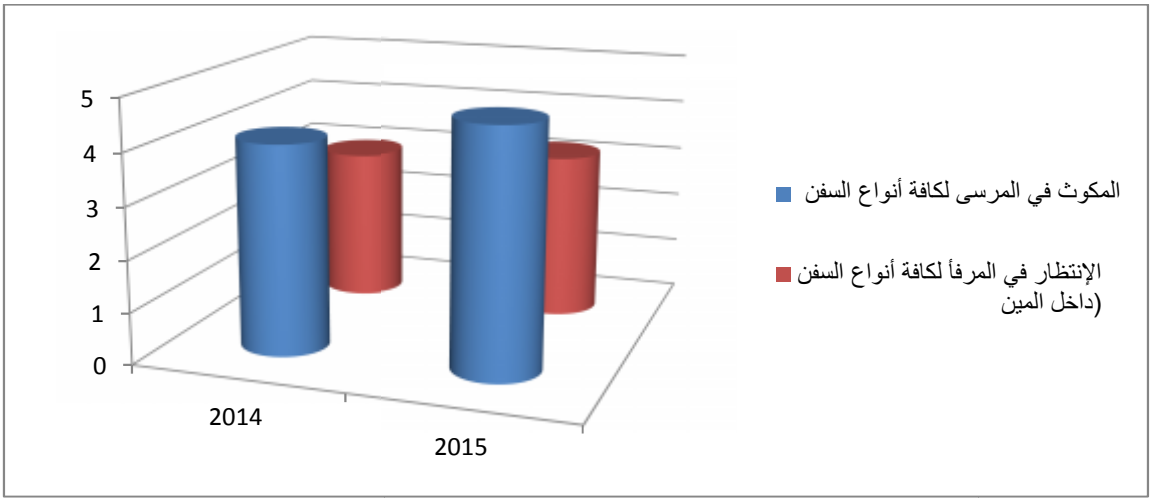

المصدر :المصدر:من اعداد الطالبة ،مديرية الاحصائيات لميناء مستغانم .

3-المنتجات المتداولة داخل الميناء:

1-تجارة البضائع :

من خلال الجدول نجد تطور حجم البضائع تفاوت في حجم البضائع المتداولة في ميناء مستغانم ،حيث في سنة 2011م بلغ حجم البضائع 1188987طن أما في سنة 2012م عرف انخفاض قدره ب1050936طن ،و لكن في سنة 2013م عاد حجم البضائع الى الارتفاع حيث بلغت 1292342طن ،الى أن وصل الى أعلى قيمة له سنة 2014م و قدرت ب 1525152طن

الشكل رقم :(05): تجارة البضائع خلال 2011الى 2015م :

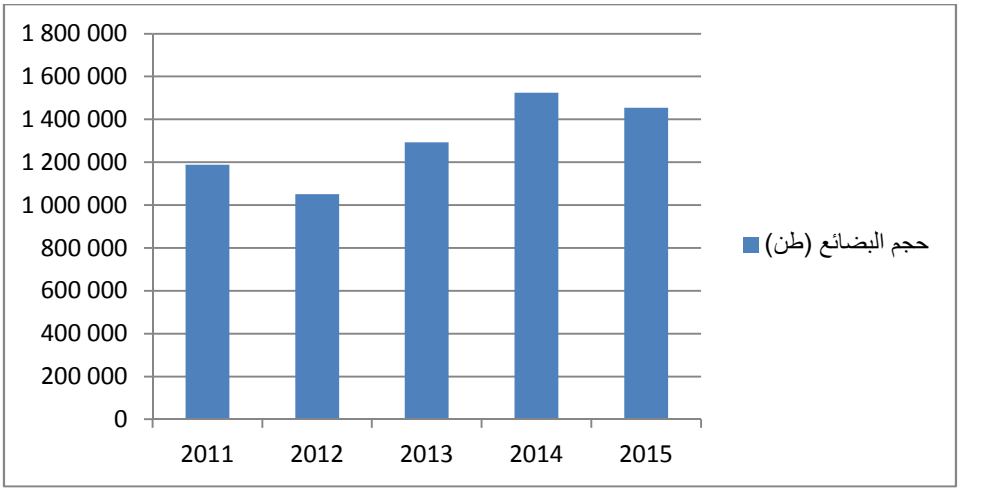

المصدر:المصدر:من اعداد الطالبة ،مديرية الاحصائيات لميناء مستغانم .

4-تجارة بحسب عائلات المواد 2015م :

من خلال تفحص معطيات الجدول أدناه تبدو هناك عدة ملاحظات تتمثل في النقاط التالية:

-تتكون صادرات الميناء من ثلاث مجموعات فقط تتمثل في الصفقات ،المواد الكيميائية ،المواد الفلاحية.

- يعتمد الميناء في عملية التصدير على الصفقات الخاصة بشكل اكبر.[1]

- نلاحظ ان حجم الاستيراد كبير جدا يقدر ب:1443620طن مقارنة بحجم الصادرات ،و هو ما يعطينا صورة عن ضعف الجهاز الإنتاجي .

[1]--تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

جدول رقم 06: حجم الواردات و الصادرات من المواد خلال سنة 2015م :

عائلات المواد	حجم الواردات (طن)	حجم الصادرات (طن)	الحجم الإجمالي (طن)
المواد الفلاحية	345021	20	345 041
المواد الغذائية	3 586		3 586
المواد الحديدية	143 535		143 535
معادن ومواد البناء	478 282		478 282
مواد بترولية	100 854		100 854
مواد كيماوية	12 821	3 647	16 469
أسمدة	130 848		130 848
صفقات خاصة	228 621	7 652	236 273
المجموع	**1 443 620**	**11 319**	**1 454 939**

المصدر :مديرية التخطيط لميناء مستغانم .

5-تجارة بذور البطاطا :

عرفت عملية استيراد بذور البطاطا ارتفاع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ،حيث يتم استيراد 80% من كمية بذور البطاطا عبر الميناء ،فيما يتوزع الباقي على موانيء وهران و تنس و الجزائر العاصمة .

الشكل رقم07 :تجارة بذور البطاطا خلال سنة 2015م:

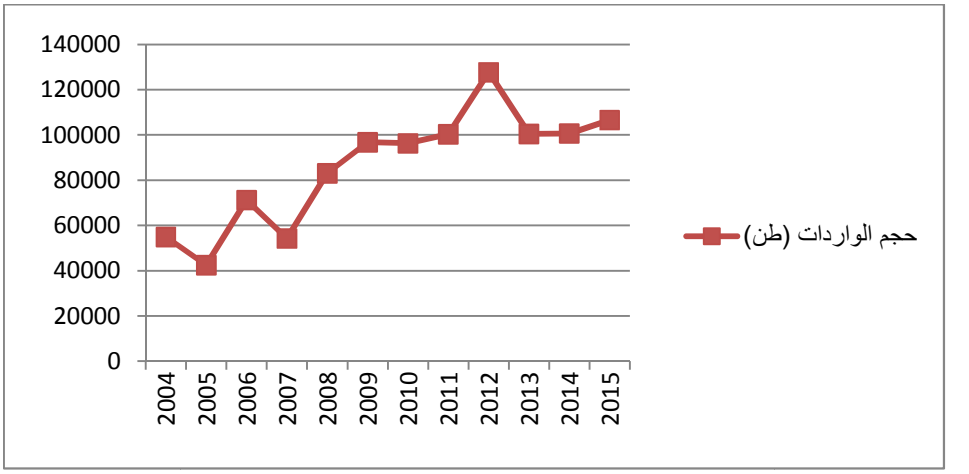

المصدر:من اعداد الطالبة ،مديرية الاحصائيات لميناء مستغانم .

6-تجارة السيارات :

الشكل رقم08 : تجارة السيارات من 2010الى 2015م:

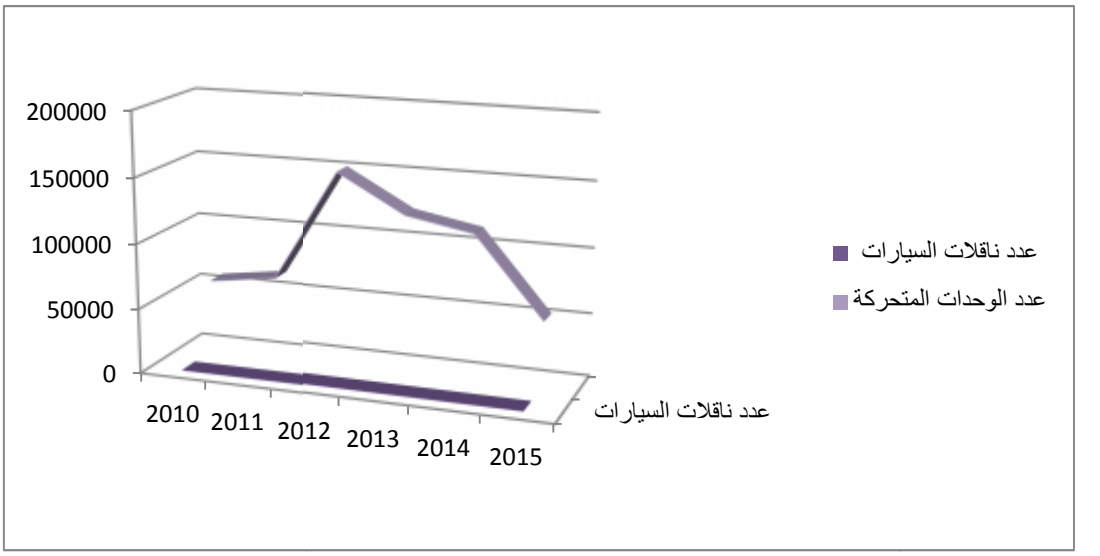

المصدر: من اعداد الطالبة ،مديرية الاحصائيات لميناء مستغانم .

من الشكل أعلاه نلاحظ ازدياد عدد الوحدات المتحركة الناقلة السيارات حيث بلغت سنة2012م اقصى حد لها **قدرت ب:**150081وحدة متحركة لكن في السنوات التالية نلاحظ تراجع حيث تم بنهاية سنة 2015استيراد 51482**وحدة متحركة على متن** 147**سفينة ناقلة للسيارات .**

ملاحظة:بدءعملية الاستيراد للسيارات انطلاقا من اكتوبر 2009م.

7-تجارة الحاويات :

الشكل رقم 09: **تجارة الحاويات** :(2011-2015م):

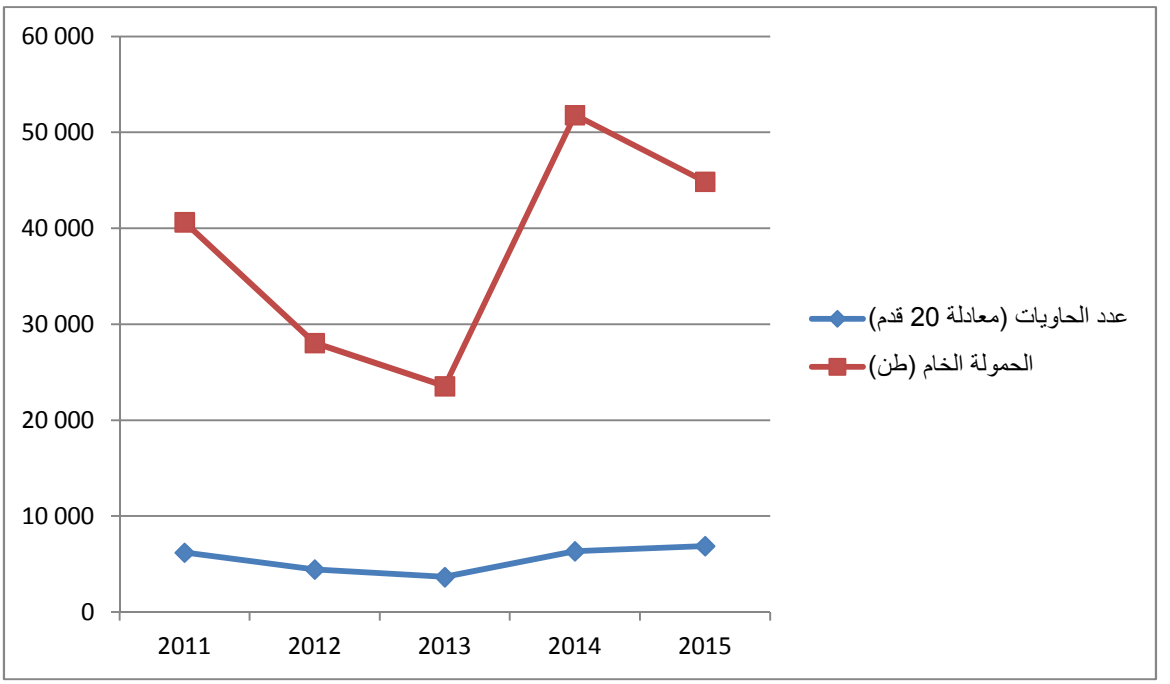

المصدر: من اعداد الطالبة ،مديرية الاحصائيات لميناء مستغانم .

نلاحظ حسب الجدول أعلاه ،انخفاض مستمر عدد الحاويات خلال السنوات 2011،2012،2013**حيث بلغ حجم الحمولة** 23546**طن سنة** 2013م ،ثم بدأت في الارتفاع خلال سنة 2014م **بلغت** 51809طن ،لكن في سنة 2015م انخفضت كذلك لتصل الى 44862**طن مقابل** 6887**حاوية** .[1]

1. **التجارة بحسب المنشآت المتخصصة**

- **NAFTAL:**أنشأت في سنة1929م على الرصيف الشمالي الشرقي على مساحة 524 2م[2] **وهيمجهزة بثلاث أوعية (أحواض)** ذات سعة إجمالية تقدر بـ 200 4 طن.

[1]--تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

جدول رقم 06: حجم الزفت المستورد .

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الزفت المستورد (طن)	14 694	21 059	13 714	-	-

المصدر:من اعداد الطالبة ،مديرية الاحصائيات لميناء مستغانم .

- **UCA O.A.I.C**:أنشأت سنة 1986م على مساحة 4640م2 .سعتها30 000طن،وهي مجهّزة بمضختين متحركتين بمعدل ضخّ 300 طن من الحبوب/ساعة لكل منهما.

جدول رقم 07: حجم الحبوب المستورد خلال السنوات :2011-2015م:

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
الحجم الكلي (طن)	432 279	90 626	80 622	119 561	207 199

- صومعة السكر:

أنشأت سنة 1971م على مساحة 5 697 م^2 من طرف شركة التسيير والتوزيع الغذائي SOGEDIA(أصبحت تسمى فيما بعدُ شركة تكرير السكر SORASUCRE)، تصل سعة الإستقبال لديها إلى 16 000 طن من السكر غير الموضب وقدرة العبور إلى 150 000 طن سنويا.

يشار إلى أن هذه المنشأة متوقفة عن النشاط منذ سنة 2006 م.

حجم المبادلات التجارية و عدد السفن عند الدخول :

نلاحظ من الشكل أدناه انخفاض في الصادرات لسنة 2015م مقارنة بسنة 2014م حيث قدرت ب65007طن و يعود سبب هذا التراجع إلى تقليص سعة الاستقبال بالميناء جراء اشغال التدعيم و تهيئة لرصيف المغرب الذي يضم أربعة أرصفة .و كذا تحويل البواخر خصوصا تلك المحملة بالاسمنت إلى الموانئ المجاورة لتفادي الانتظار في

عرض البحر لتزامنها مع عملية استيراد بذور البطاطا ،و قد شمل هذا الحجم من البضائع مختلف المنتوجات كالحبوب ،الحديد ،و الأسمدة و الاسمنت و غيرها .[1]

الشكل رقم 10: حجم المبادلات التجارية خارج المحروقات (2012-2015م):

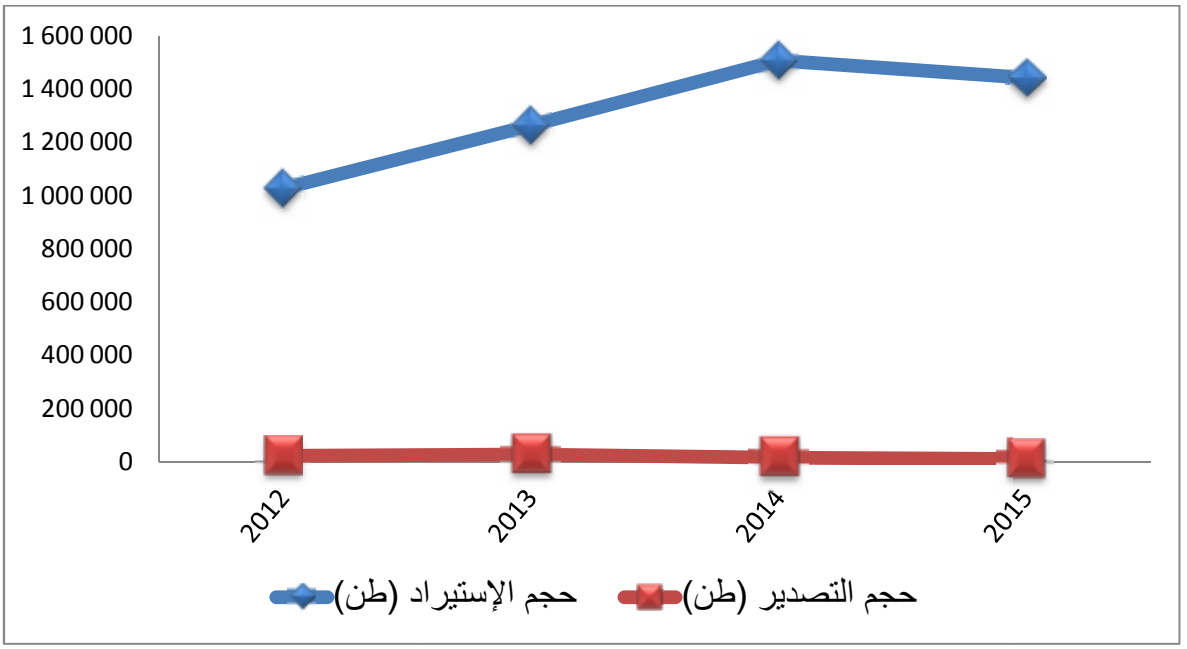

المصدر: من اعداد الطالبة ،مديرية الاحصائيات لميناء مستغانم .

الفرع الثاني : التجارة بحسب المنشآت المتخصصة (عقود الامتياز):

وحدات إستقبال وعبور الزفت

Sarl Bitumes Ouest: بدأت نشاطها في جوان2008م، حققت في سنة2013 م حجما مقداره467 9طن من الزفت.

Sarl HA. C.E:بدأت نشاطها في سبتمبر2009م، حققت في سنة2011م حجما مقداره 199 4طن من الزفت.

- **وحدات إستقبال وعبور الحبوب**

Spa Comptoir du Maghreb: بدأ نشاطها في جويلية2011م ، وحققت في سنة2014م حجما مقداره 30 819طن من الحبوب.

المطلب الثالث :المشاكل ،التحديات و المشاريع المستقبلية لميناء مستغانم [2]

الفرع الأول: استراتيجيات المؤسسة لجلب الاستثمار:

[1]-جريدة النهار بتاريخ :2015/12/07م.
[2]-تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

يبذل ميناء مستغانم جهودا على عدة أصعدة بغية جلب استثمارات في مختلف الميادين من جهة و من جهة أخرى جذب متعاملين اقتصاديين جدد(مصدرين و مستوردين) ومن أهمها:

- تسويق صورة ميناء مستغانم عن طريق توزيع مطويات اشهارية، كتيبات تتضمن أهم نشاطات الميناء، مجلة ثلاثية (el bahri)،أفلام وثائقية.

- تنظيم ايام دراسية تهدف إلى فتح النشاطات التجارية امام الشراكة و دراسة طرق تحسين علاقة الميناء بالمتعامل الاقتصادي و إيجاد تسهيلات تجارية ومينائية جديدة للمستثمر.
- المشاركة في مختلف الملتقيات و الندوات التي يتعلق موضوع تنظيمها بالأنشطة التجارية الاستثمارية منها (الملتقى الدولي للمحروقات و الغاز SIHGAZ2008)الذي تم تنظيمه في حاسي مسعود من 30 جانفي إلى 03 فيفري 2008.
- ومن جهة أخرى يعمل الميناء على توسيع استثماراته في البنى الفوقية و التحتية للميناء و على صعيد وسائل الشحن و التفريغ و على صعيد رأس المال البشري.
- كما يشار، ومن جهة أخرى، إلى أن المتعامل الاقتصادي مثلما تجلبه النوعية الجيدة للخدمات (الشحن والتفريغ، القطر والإرساء...) التي يقدمها الميناء، تجلبه أيضا التكاليف الأقل ارتفاعا التي يدفعها للسلطات المينائية في مقابل هذه الخدمات مقارنة مع بقية الموانئ بمعنى أنه يبحث عن الجودة الخدماتية بفاتورة منخفضة، ومن هنا يسعى الميناء - قبل إدخال أي تعديل على أثمان خدماته- إلى الإطلاع المسبق على أثمان نفس تلك الخدمات على مستوى بقية الموانئ. [1]

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المتعامل الاقتصادي قبل شروعه في الاستيراد أو التصدير عبر ميناء معين فإنه يوفد إليه ممثلين من أجل استكشاف خصائصه التقنية والبحرية والاطلاع على نوعية وحداثة آلات الشحن والتفريغ ونوعية البنى الفوقية والتحتية للميناء. وفي حالة رضاء الزبون عن صورة الميناء وقناعته بجودة خدماته فإنه يشرع في تعاملاته الاقتصادية مع الميناء. مع التنبيه إلى أن بعض المعلومات المتعلقة بالميناء يمكن الاطلاع عليها عن طريق الموقع الالكتروني، المطويات الإشهارية، المجلات المينائية ...الخ . لكن ثمة معطيات لا يمكن الاطلاع عليها إلا من خلال إرسال ممثلين لزيارة الموانئ كالاطلاع مثلا على نوعية الكوادر والإطارات المسيرة.

[1]--تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

و من أهم البعثات الأجنبية التي استقبلها الميناء :

- في سنة2010م قامت الشركة الصينية GEO ENGINEERING CORPORATION CGC بزيارة للميناء في إطار استثمارها في أعمال تمديد الماء إلى بلدية مخاطرية ،عين الدفلى ،عريب ، سيدي لخضر و خميس مليانة انطلاقا من سد سيدي أمحمد بن طيبة
- في سنة 2009م زارت الشركة الكورية DAEWOO ENGINEERING & CONSTRUCTION CO LTD ميناء مستغانم في إطار استيراد 400 000 طن من مختلف البضائع من اجل الاستثمار في مشروع ضخم في إنتاج الامونياك و اليوريا بالمنطقة الصناعية أرزيو
- ممثلين عن المورد الألماني UHDEفي إطار استراد 70 000 طن من مختلف البضائع المخصصة للاستثمار في مشروع شركة لإنتاج اليوريا في ارزيو
- الشركة الألمانية GDF-SUEZ في إطار الشراكة مع سوناطراك
- لشركة الألمانية المستثمرة مسبقا في مشروع لإنتاج الجبس في بلدية فلوريس زارت ميناء مستغانم في إطار تصدير الجبس نحو بقية الموانئ الأجنبية.

-و من أهم **المشاريع الاستثمارية التي جلبها ميناء مستغانم** بل عدد كبير من الشركات الأجنبية المتخصصة في المحروقات و المستثمرة في الجنوب الجزائري تستورد معداتها الاستثمارية عبر ميناء مستغانم و من اهم هده الشركات :

*الشركة البرتغالية TEXEIRA DUARTEالتي استثمرت في مشروع تمديد المياه MAO لاستورت معداتها الاستثمارية عن طريق ميناء مستغانم انطلاقا من موانئ بلجيكا ،ايطاليا ، مصر ، تونس . بلغ حجم صادراتها أزيد من 80000 طن من مختلف البضائع (أنابيب معدنية ،مواد كيماوية و تجهيزات أخرى ...الخ).

- الشركة الاسبانية :شركة تحليه المياه التي انجزت مؤخرا ببلدية سوناكتار استوردت ايضا بجهيزاتها الموجهة للاستثمار عبر ميناء مستغانم انطلاقا من موانئ اسبانيا ، فرنسا ، ألمانيا و الصين زادت صادراتها عن 12000 طن مابين أنابيب بلاستيكية و مواد قابلة للاشتعال و مواد كيماوية و معدات أخرى.

الفرع الثاني :تحديات و المشاكل التي تواجه ميناء مستغانم :

1-تتلخص تحديات الميناء فيما يلي :

- محدودية عمق الأرصفة بـ 8,22 م.
- عدم كفاية طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين.

عدد محطات الإرساء	طول الأرصفة	المعايير المتفقة عليها	قيمة النقص	مساحة التخزين الحالية	المعايير المتفق عليها	قيمة النقص
10	متر1.296	متر1.500	-204م	44.430 م^2	200.000م^2	-155.570م^2

- غياب مرأب الحريق المخصص لمعالجة المواد الخطيرة (مسجل في المخطط التنموي 2010- 2014)
- مشكل التزاوج بين النشاط التجاري والصيد البحري.

الانعكاسات السلبية:

- طول المكوث المؤدّي أحيانا إلى مهل إضافية للشحن والتفريغ.
- تخفيف حمولة السفن الضخمة في الموانئ الأخرى مما يؤدي إلى تعريفات شحن (surcoûts)إضافية.
- صعوبات على مستوى التخزين مسؤولة على توليد تعريفات إضافية للشحن والنقل.
- اختناق مينائي ناجم عن التزاوج بين الأنشطة التجارية وأنشطة الصيد البحري. [1]

ثانيا :مشاكل ميناء مستغانم :تتمثل مشاكل ميناء مستغانم فيما يلي:

1– ميناء من الجيل الأول:

إن ميناء مستغانم قديم من الجيل الأول، وبالتالي فهو لا يمثل إلا نقاط انقطاع الحمولة، تنتهي عنده حمولة المواد المعدة للشحن أو التفريغ.

ولقد إكتفت السلطات العمومية في الجزائر بتسيير هذا الإرث الذي يعود إلى الفترة الاستعمارية، دون إدخال أية تعديلات عليها، أو على بنيتها التي تتكون بشكل عام من أحواض صغيرة وضيقة، ومخازن قريبة من بعضها، وأرصفة تفصل بينها حواجز ضيقة. وإذا لم تكن هذه المواصفات تطرح أية مشاكل في الماضي بالنسبة [2]لخدمة المبادلات عندما كانت السفن اصغر، وطريقة شحن البضائع ابسط، فإنها اليوم لم تعد تتماشى والمتطلبات

[1]--تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

-حماني أمال ،دور قطاع النقل البحري في تنمية التجارة الخارجية دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم ،جامعة مستغانم ،2012،ص66.

المستجدة والناجمة عن التطور الكبير الذي شهده مجال النقل البحري. **فالسفن أصبحت** أكبر وبمواصفات عالمية محددة، وهذا ما حتم على المتعاملين مع الموانئ الجزائرية إستخدام السفن الصغيرة 60%منها تتراوح حمولتها بين 2000 و 10000 **طن وزن ثقيل). وهي** بالتالي سفن غير اقتصادية، إذ انها تحول دون استفادة المصدرين الجزائريين من الفرص التي تقدمها موانئ الشحن، حيث تفرض عليهم أسعار شحن مرتفعة. أما بالنسبة للعمق النظري في **ميناء مستغانم، فإنه يتقلص باستمرار بسبب تكدس الطمي والرمال نتيجة لعدم تعرضه لعمليات التطهير** والكسح **لمدة طويلة، مما يؤثر على عملية رسو السفن به.** وقد تضطر السفن الكبيرة، والتي لا تتمكن من الرسو في ميناء مستغانم بسبب صغر الغاطس، إلى أن تحول وجهتها نحو موانئ أخرى، حيث تفرغ جزءا من حمولتها من أجل تخفيف الوزن قبل أن تعود إلى الميناء الأصلي. مع ما يترتب **على ذلك من مشاكل (وقت وعمل وتكاليف إضافية).**

2- نقص في التجهيزات والآليات:

يعاني الميناء من جهة أخرى من نقص كبير في الآليات الثقيلة، إذ أن ميناء الجزائر هو الوحيد الذي يتوفر على رافعة ذاتية **لحركة قوا** 300 طن.

ومع أن الجزائر تصنف ضمن أكبر الدول **المستوردة للحبوب (الخامسة عالميا)، إذ تستورد ما يقارب** 6 مليون طن سنويا، فإن ميناء الجزائر العاصمة هو الوحيد الذي يشمل أكبر مركز خاص بالحبوب سعته 30000 طن، والذي يعتبر غير كاف، وهذا ما يضطر السفن الناقلة للحبوب إلى الإنتظار مدة تتعدى المقاييس المعمول بها **دوليا** (تفوق مدة التوقف في الميناء **16 يوما).** ويفرض من جهة أخرى على المكلفين بالنقل تعبئة الحبوب في أكياس، وهي عملية مكلفة إذا ما قورنت بترك الحبوب على شكل بضائع صب. **ناهيك عن إستعمال وسائل** تقليدية في عملية التخزين، وكذلك تفريغ الحبوب، مما يؤدي إلى ضياع كميات معتبرة منها.

3-التأخر في عملية تداول الحاويات:

لقد أصبح التوجه لإستعمال الحاويات في نقل البضائع عاما، وما فتئت معدلات النقل بالحاويات ترتفع[1] بشكل كبير ومتسارع[2]. ويحاول ميناء مستغانم تطوير هذه العملية. **ومع ذلك يمكن القول أن ميناء مستغانم لازال**

[1] حماني امال ،مرجع يبق ذكره ،ص67.
[2] -تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

يسجل تاخرا واضحا في هذا المجال، على إعتبار ان المعدل العالمي لتداول الحاويات يصل إلى 62% ويتم العمل في هذا المجال على توفير مساحات إضافية تستعمل كمحطات الحاويات.

4-إنخفاض معدل أداء الميناء:

والذي يساهم فيه بشكل كبير **توقف بعض أنشطته ليلا، وخاصة ما يتعلق بمناولة السلع والبضائع.**

5- طول الإجراءات الإدارية:

والتي تتمثل في الإجراءات المتعلقة بتفريغ البضائع تحديدا، وما يتبعها من إجراءات الحجز الزراعي، فالحجز البيطري، ثم إجراءات الرسوم الجمركية ...إلخ.

6- إختناق الميناء: لعل من بين الأسباب الرئيسية التي تزيد من حدة إختناق الميناء وتكدس البضائع به ما **يلي:**عدم وجود خطة منسقة لتوقيت الاستيراد لدى بعض الهيئات المستوردة، مما يؤدي إلى وصول كميات كبيرة من السلع والمعدات المستوردة من طرف هيئات مختلفة في وقت واحد. **أو عندما** يرتفع معدل إستيراد مادة معينة بسبب إنخفاض أسعارها في الأسواق العالمية. مما يؤدي إلى بقاء السفن تنتظر دورها في عرض البحر لدخول الميناء، والذي يكلف الخزينة العمومية ما بين 5000 -20000 دولار في اليوم.

الفرع الثالث : المشاريع المستقبلية لميناء مستغانم.

تتلخص المشاريع المستقبلية لمؤسسة ميناء مستغانم فيما يلي:

1-مشروع إنشاء الحوض الثالث:

من أجل مواجهة معوقات الميناء من جهة، ونظرا للنمو المتسارع للتبادل التجاري على مستوى الميناء من جهة أخرى، أصبحت تنمية الميناء وتطويره بإنشاء الحوض الثالث واقعا حتميا من أجل مواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية في المستقبل القريب.حيث سيسمح هذا المشروع بما يلي:

- تجارة البضائع المختلفة: أكثر من 900 ألف طن سنويا.
- تجارة الحبوب: أكثر من مليون طن سنويا.
- تجارة الحاويات: حوالي 400 ألف حاوية سنويا.

- **تجارة الوحدات المتحركة**: 600ألف وحدة سنويا.
- **تجارة المسافرين**: عددا مهما من المسافرين وهذا في أعقاب إنشاء محطة بحرية للمسافرين.

كما سيسمح هذا المشروع بتوفير عدد مهم من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة.

2-مشروع محطة بحرية:أصبح إنشاء محطة بحرية للمسافرين من أهم **انشغالات الميناء، وكذا السلطات المحلية والمركزية حيث أجريت عدة لقاءات ودراسات تناولت هذا الموضوع.**

أنجزت أول دراسة للمشروع في سنة 2004 م من طرف مختبر الدراسات البحرية LEM، والتي خلصت إلى **إمكانية تجسيد فكرة المحطة البحرية.**و التي خلصت إلى امكانية تجسيد فكرة المحطة البحرية التي سوف تدخل حيز الخدمة في 13**مارس** 2015م من مستغانم إلى فالانسيا **(اسبانيا)و هو خط جديد خاص بالمسافرين بمعدل أربع** رحلات في الشهر عن طريق بواخر بطاقة استيعابية تصل إلى 1300**مسافر و** 300**سيارة سنويا .**

3-مشروع مرأب الحريق:هو مركز لعبور المواد الخطيرة يسمح بمعالجة:

- المواد السائلة القابلة للالتهاب؛
- المواد الصلبة القابلة للالتهاب؛
- المواد المحرقة (الملهبة)؛
- المواد السامّة؛
- المواد المذيبة (الآكلة)؛
- مواد خطيرة أخرى.

4-المراقبة عن بعد (**télésurveillance VTMIS**) :

هو وضع نظام متكامل لمراقبة وتأمين الحركة البحرية كما يساعد على تبادل المعلومات المرقمنة[1] وحماية مداخل الميناء والمنشآت والمناطق الحساسة عن طريق مراقبتها عن بعد.

[1]-تقارير مؤسسة ميناء مستغانم .

إن السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر تتغير بتغير الظروف و الوقائع الاقتصادية ،فمن إتباع سياسة تخطيط التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه إلى إتباع سياسة التعديل الهيكلي و سياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ،حيث لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها على الخروج من وضعية الركود الاقتصادي التي ألت إليه بعد تجربة التخطيط فأمضت معه عدة اتفاقيات .وتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي ،و طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها المنظم للتجارة الخارجية .

تلعب الموانيء الجزائرية دورا هاما في تنشيط حركة الاقتصاد الوطني انطلاقا من كونها محطة استيراد وتصدير لمختلف البضائع والسلع والخدمات ..الخ . و كنموذج عن ذلك مؤسسة ميناء مستغانم التي عملت منذ إنشائها على تطوير الميناء بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الراهنة ،لذلك عملت على إنشاء محطة بحرية ،و مشروع إنشاء الحوض الثالث .

استخلاصا للبحث الذي تطرقنا فيه لإبراز علاقة التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي حيث تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد. لانها تعتبر احد مكونات النشاط الاقتصادي وهو المبادلة، فالتجارة هي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتحقيق هذا النشاط. و بطبيعة الحال فإن التجارة تطورت مع تطور المبادلة واتساع رقعتها بسبب توفر وسائل الاتصال والمواصلات، فلم تَعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الخارجية.

و حقيقة أن التجارة الخارجية تفيد الدول عامة والنامية منها على وجه الخصوص من خلال إتاحة إمكانية الرفع من مدا خيلها من العملة الصعبة ،زيادة على أن التوجه الخارجي يقود إلى كفاءة عالية في استخدام الموارد .

ومن هنا يتضح لنا الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا كون التجارة الخارجية تمثل نشاط اقتصادي وهي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن خلال الخطوات المتبعة في الدراسة تم إثبات صحة الفرضيات كما يلي:

* التجارة الخارجية تعمل على تحقيق نمو اقتصادي من خلال تحرير التجارة الخارجية.

* إن الموانئ اليوم تعد الركيزة الأساسية التي تستعملها الدول في تنظم بحارها الخارجية.

و الجزائر هي الأخرى بما تحتويه من خيرات طبيعية و ثروات باطنية و إمكانيات بشرية تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم ،إلا انه وللأسف تبقى وإلى يومنا هذا تعاني من اختلالات هيكلية جمة ،تعصف و بشدة باستقرارها الاقتصادي .ولذلك عملت منذ الاستقلال ع لى تحرير تجارا الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي ،وقد تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية العميقة التي شرعت فيها من اجل الانفتاح على الخارج لتحقيق الإنعاش الاقتصادي و إزالة التشوهات البنيوية العالقة بالاقتصاد الوطني .

نتائج الدراسة :

بعد دراسة هذا الموضوع و الوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل **أهم معالمه، توصلنا من خلال ذلك** إلى النتائج التالية:

- **تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية ،مما جعلها عرضة لأ**زمات مختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي .
- **استغلال** قطاع المحروقات كمورد رئيسي للاقتصاد الوطني بنسبة تعادل 60%**من الناتج الداخلي الخام ،و** 97%من مجموع الصادرات ،حيث يمثل البترول **أغلى ثروة للجزائر و هذا له** تأثير سلبي على اقتصاد **الجزائر على المدى الطويل .**
- **انتقال الاقتصاد الجزائري من التخطيط** إلى **اقتصاد السوق ،حيث تبين أن** هناك تغيرات جذرية عميقة باتجاه تبني النظام الجديد الذي يتطلب جهد كبير و مستمر على المستوى الكلي و الجزئي من اجل **تحرير التجارة الخارجية .**
- تعتبر سياسة التكيف التي **ألزم ا صندوق** النقد الدولي الجزائر و التي شملت كل المتغيرات الاقتصادية و التي غايتها **إعادة التوازن الاقتصادي و إعطاء** وتيرة نمو معتبرة للاقتصاد الوطني و قد مس هذا البرنامج **معظم عناصر السياسة المالية و النقدية ،الأسعار ،المنافسة** ....الخ ،مصحوبا بتعديل في التنظيم الاقتصادي على مستوى نظام تسيير المؤسسات العمومية ،من خلال **إعادة هيكلة القطاع العام و إخضاعها لقوانين السوق .**
- عدم توازن اتفاق الشراكة السارية المفعول بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، بخروج هذه الأخيرة **خاسرة من** هذه الشراكة باعتبارها سوق **لتصريف المنتجات الأوروبية.**
- **تعد الموانئ** نقطة مهمة في حركية النشاط البحري و مختلف المبادلات لدعم الاقتصاد الوطني ،و قد **أصبحت** المبادلات التجارية البحرية اليوم من بين المحركات الفاعلة للاقتصاد الوطني .
- **إن** التسهيلات التي يقدمها ميناء مستغانم على المؤسسات الجزائرية **يؤدي** إلى **توسع نشاطها الإنتاجي ،وكله يعكس** إيجابا على الناتج الوطني الإجمالي .

- ضعف اداء المؤسسات الجزائرية الذي انعكس في انحصار قدرتها على المنافسة، هذا تسبب في تراجع حصتها في السوقين المحلية و الدولية، ويمكن إرجاع ذلك أساسا إلى عدم الاستغلال الجيد لطاقة الإنتاجية.
- - خوف الدولة من الانفتاح الاقتصادي و عدم مجازفتها بالاقتصاد الوطني، لانها تدرك تماما مدى ضعف مؤسساتها و عدم تمكنها من المنافسة.
- الميناء نقطة عبور مهمة و لها علاقة مباشرة في تطوير التجارة الخارجية .
- عدم التمكن من تشكيل تكتل اقتصادي عربي ،الاندماج الاقتصادي أو إنشاءمنطقة عربية حرة للتبادل كما هو الحال في الدول المتقدمة ،مما أدى إلى ضعف التجارة الخارجية وكبح دورها الرئيسي كمحرك للنمو الاقتصادي ،و إضعاف قدراتها على التفاوض فيما يخص المبادلات التجارية الدولية ،و التقسيم الدولي للعمل ،كما ألا لم تتمكن من استغلال أهم نقطة ايجابية لها ،ألا و هو موقعها الجغرافي الذي يعد استراتيجيا للتبادل .
- عدم تمكن الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC" بعد فترة طويلة من المفاوضات، و ذلك يدل على ضعف وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وعدم القدرة على الانقياد لشروط الانضمام.
- تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج و الدخول،و الذي ينتج عن زيادة في فرص العمل خاصة و أن الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير متطلبات الاستهلاكية .
- تحرير التجارة الخارجية الجزائرية من الاحتكار الذي عمر مدة طويلة و الذي نتج عنه طغيان احتكار الدولة للتجارة الخارجية باستخدام جميع الوسائل المتاحة لديها .

أفاق البحث :

وتبعا لما تطرقت له دراستنا تبادر إلينا بعض المواضيع محل بحث في المستقبل ومنها:

- ✓ دراسة العوامل المؤثرة في جاذبية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية.
- ✓ عصرنة الموانئ الجزائرية.
- ✓ الشراكة العربية الاقتصادية واقع و أفاق.

قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول رقم (1): الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات):	14
الجدول رقم(2):عدد مستخدمي الانترنت خلال عام 2009م	19
جدول رقم: (3): مؤشر قياس الأمية ما بين 1998-2011	25
جدول رقم : 04 موانيء ولاية مستغانم	63
الجدول رقم (05): الخصائص البحرية والتجارية لمحطات الرسو	66
جدول رقم 06: حجم الزفت المستورد	73
جدول رقم 07: حجم الحبوب المستورد خلال السنوات :2011-2015م:	73

قائـــــــمة الأشكـــــــــال	رقم الصفحة
الشكل رقم : (01) جوانب و مفهوم رأس المال الفكري :	26
الشكل رقم 02: الحلقة المفرغة الرئيسية (الحلقة المفرغة للفقر)	29
الشكل رقم: (3): حركة السفن حسب الدخول خلال الفترة 2011م إلى 2015م	68
الشكل رقم (04) :متوسط المكوث في الميناء 2014-2015م	68
الشكل رقم :(05): تجارة البضائع خلال 2011الى 2015م :	69
جدول رقم 06: حجم الواردات و الصادرات من المواد خلال سنة 2015م :	
الشكل رقم07 :تجارة بذور البطاطا خلال سنة 2015م	71
الشكل رقم08 : تجارة السيارات من 2010الى 2015م	71
الشكل رقم 09: تجارة الحاويات :(2011-2015م):	72
الشكل رقم 10: حجم المبادلات التجارية خارج المحروقات (2012-2015م):	74

المراجع :

الكتب :

-**الهادي خالدي ،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هومة للنشر ،الجزائر** ،1996

-أشواق بن قدور ،تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي ،دار الراية للنشر، الاردن، 2013

-أشرف احمد العدلي ،التجارة الدولية ،شركة رؤية و مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، مصر، 2006.

-عبد الرحمن يسري احمد ،الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،مصر ،2001.

- عبد الكريم جابرالعيساوي ،التمويل الدولي مدخل حديث ،دار صفاء للنشر، عمان، 2012.

- عبد العزيز عبد الرحيم سلمان ،التبادل التجاري الأسس ،دار الحامد ،الأردن ،2004

-عطا الله الزبون ،التجارة الخارجية ،دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الأردن ،2015.

- خبابة عبد الله ،تطوير نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية ،دار الجامعة الجديدة ،مصر ،2014.

-محمد ناجي حسن خليفة ،النمو الاقتصادي (النظرية و المفهوم)،دار القاهرة للنشر ،مصر ،2001.

-محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ،التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية ،دار الجامعية للنشر ،مصر ،2006.

-محمد احمد السريتي ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،مؤسسة رؤية للنشر ،مصر ،2008.

-محمود عبد الرازق ،الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (النظرية و التطبيق)الدار الجامعية ،مصر ،2010.

-هاني محمد السعيد ،رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة ،دار السحاب للنشر، مصر ،2008.

-ناظم جواد ،تحليل رأس المال الفكري كأداة إستراتيجية ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2002.

-نداء محمد الصوص ،التجارة الخارجية ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الأردن ،2008.

-فليح حسن خلف ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ،عالم الكتب الحديث للنشر ،الأردن ،2006.

-ضياء مجيد الموسوي ،الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية ،ديوان المطبوعات للنشر ،الجزائر ،2004.

-رانيا بلمدني و آخرون ،النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات للنشر ،لبنان ،مارس 2013.

-رشاد العصار و آخرون ،التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر ،الأردن ،2000.

-سعيد النجار ،الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات ،دار الشروق ،مصر ،1991.

-كامل البكري ،الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية ،مصر ،2002.

مذكرات :

-اسيا الوافي ،التكتلات الاقتصادية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي ،جامعة باتنة ،2006م

-بن طالب فاطمة الزهراء ،اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970م-2010م)،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية و اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة ،2013.

-بن عمر الأخضر ،اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود و مالية ،جامعة الجزائر، 2007م

-بندر بن سالم الزهراني ،الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية للفترة مابين (1970م-200م)،مذكرة ماجستير في قسم الاقتصاد ،جامعة السعودية ،2004م.

-بن موسى كمال "المنظمة العالمية للتجارة و النظم التجاري العالمي "أطروحة لنيل الدكتوراه،تخصص اقتصاد ،جامعة الجزائر ،2004م.

-عبد الحكيم سحيج ،الناتج الوطني و النمو الاقتصادي ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2001م.

-عبد الجليل هجيرة ،اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير ،تخصص مالية دولية ،جامعة تلمسان ،2012.

-عشية فاطمة الزهراء و خنوس بشير ،التجارة الخارجية بين النظرية الكلاسيكية و الحديثة ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية ،جامعة تيارت ،دفعة 2015م.

-حنان لعروق ،سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستيرتخصص بنوك و تامينات ،قسنطينة ،2005م.

-مقروس كمال ،دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي ،جامعة فرحات عباس ،دفعة 2013م

-زايد مراد ،"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق –دراسة حالة الجزائر "أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الاقتصاد ،جامعة الجزائر،،2006 .

ملتقيات و مجلات :

* الطاهر ملاحسنو ،سياسة التصنيع بين النظرية و التطبيق في الجزائر ،مجلة أبحاث اقتصادية ،دار الأبحاث ،الجزائر ،العدد 21،مارس 2010

*عبد الله بلوناس ،"برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري "،ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الإنتاج ،سطيف ،2001م

* بورغدة حسين ،قصاص الطيب ،"الشراكة الاورو –جزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "ملتقى دولي ،المنعقد يوم (13-14)نوفمبر 2006م

بشير مصطفى ،"الشراكة الاجنبية و مبدا حماية المنتوج الوطني" ،ملتقى اقتصادي ثامن ،جامعة الجزائر ،يوم 9-10ماي 1999م

*محمد حابيلي "،الاقتصاد الجزائري ،تبعية متزايدة لقطاع المحروقات "،مجلة الإصلاح الاقتصادي ،مصر ،العدد 20،2008

المراسيم :

1- مرسوم رقم 84-390المؤرخ في 1984/12/22مو المتعلق بتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية .
2- الميثاق الوطني لسنة 1986م ،

التقارير :

تقارير مديرية مؤسسة ميناء مستغانم .

(1-4) الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم

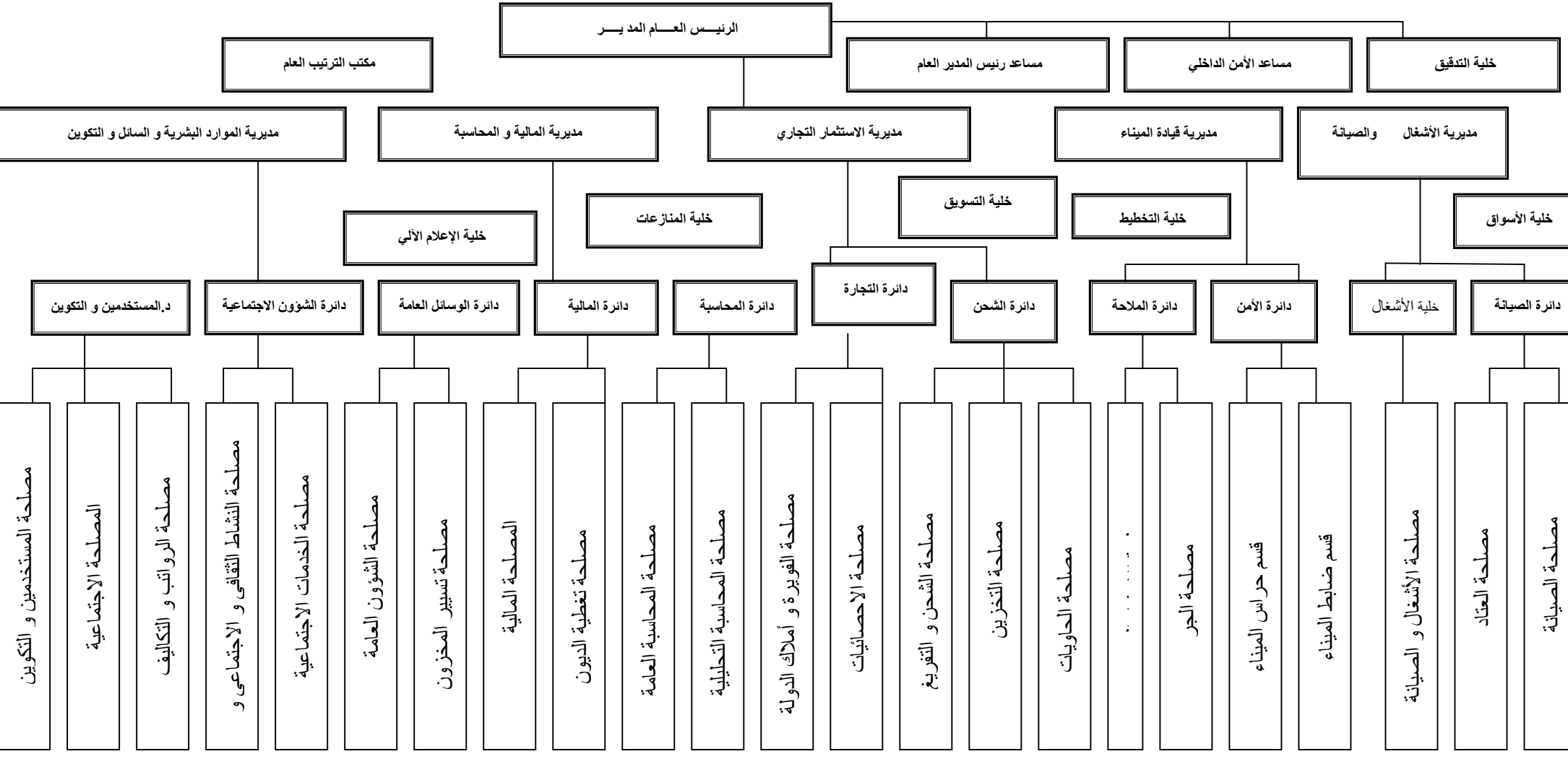

ملحق رقم :

أهم المتعاملين الاقتصاديين لميناء مستغانم

➡ Produits agricoles مواد فلاحة

◗ Grains en vrac ام الحبوب (غير معبأة)

- OAIC Mostaganem
- Grands Moulins du Dahra Mostaganem

◗ Pomme de terre de semence بذور البطاطا

- Sarl BOURACHED FILAHA Zéralda - Alger
- Sarl Agro semence Mostaganem
- Sarl CATM Alger
- Sarl SIG AGRO Mascara
- Sarl SMCI NEGOCE Cherraga - Alger
- Sarl SOVEPROAM Mostaganem
- Spa DANALPO Hydra - Alger
- Sarl CASAP Alger

◗ Fruits et légumes خضر فواكه

- Sarl CATM Alger
- Sarl STAR FRUITS Boufarik - Blida
- Sarl PACIFICTRADING FRUITS Guerraouaou - Blida
- Sarl VIVEROS Guerraouaou - Blida
- Sarl BENI MESSRA IMPORT EXPORT Alger
- Sarl MACHAAL EL HARAM IMP & EXP Alger
- Sarl L3 Blida

➡ Minéraux & matériaux de construction معادن ومواد البناء

- SARL EDMCA Alger
- LAFARGE Ciments Sig – Mascara (Export)
- SHARIKAT TAHLIAT MIYAH Alger
- M.I Algérie Ben Aknoun - Alger
- HALLIBURTON Hassi Messaoud - Ouargla
- SCHLUMBERGER Hassi Messaoud - Ouargla
- BJSP ALGERIA BUSINESS Alger
- VOLCANO MED Alger

➡ Produits Métallurgiques (مواد معدنية (حديدية وغير حديدية

◗ **Compagnies étrangères** (FIRST GALARY PETROLEUM, REPSOL, BP AMOCO, GRP CITIC CRCC, MAPA INSAAT, TEXEIRA DUARTE, SH TRC, SH AVAL, DAEWOO, CCECC, CMC DI RAVENA …)

◗ **Sociétés Publiques / Privées**

- BONATTI Spa Hassi Messaoud - Ouargla
  - BTK Aïn Bouchekif - Tiaret
  - GAAMEX Alger
- SARL EDMCA Alger
  - Sarl Trade B7 Steel Shaoulia - Alger
- ENAB Mostaganem

➡ Véhicules, camions, bus et engins roulants (تجارة السيارات (سيارات ، شاحنات ، حافلات،

- Spa Renault Algérie Alger
- Spa Peugeot Algérie Alger
- Sarl NISSAN Algérie Alger
- SAÏDA Eurl Alger
- Spa ELSECOM MOTORS Alger
- Spa Ival Alger
- Sarl SOVAC Alger
- Sarl HYUNDAY MOTOR Algérie Alger
- Sarl GERMAN MOTORS SERVICE Alger
- BAVARIA MOTORS Alger
- DIAMAL Spa Alger
- Sarl AGENCE NOUVEAU SERVICE Alger
- Sarl NEGOCE AUTO SERVICE Alger

التعريف بالمؤسسة

- **إسم المؤسسة:** مؤسسة ميناء مستغانم
- **النظام القانوني للمؤسسة:** مؤسسة عمومية إقتصادية/ شركة ذات أسهم
- **رأس المال الإجتماعي:** 000 000 500 1 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORTS
- **تاريخ التأسيس:** 14 أوت 1982م بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م
- **تاريخ إستقلالية المؤسسة:** 29 فيفري 1989 م.
- **المقر الإجتماعي:** الطريق الرئيسي إلى صلامندر ص ب: 131 مستغانم 27000
- **إسم ولقب المدير العام:** مولاي محمد
- **هاتف:** 12 / 33.01.11 (045)
- **فاكس:** 33.01.15 (045)
- **الموقع على الإنترنت:** www.port-mostaganem.dz

وسائل الشحن والتفريغ لميناء مستغانم : عددها 87 على التفصيل الآتي :

- 01 Grue *TEREX / DEMAG* 250 Tonnes *AC-1*
- 02 Grues *TEREX / DEMAG* 50 Tonnes *AC -1*
- 01 Grues *TEREX / DEMAG* 100 Tonnes *AC110 -1*
- 02 Grues *LIEBHERR* 50 Tonnes *LTM 1050-3-1*
- 02 Grues électriques *ENCC* 8/15 Tonnes
- 02 Grues électriques *CAILLARD* 3/6 Tonnes
- 04 Super stackers 45 Tonnes *PPM*
- 02 Super stackers 45 Tonnes *TEREX / PPM*
- 02 Super stackers 45 Tonnes *CARGOTEC*
- 04 Mini Chargeur *CATERPILLAR*
- 01 Mini Chargeur *NEW HOLLAND*
- 01 Pelle rétrochargeuse *KOMATSU*
- 02 Pelle rétrochargeuse *CASE*
- 56 Chariots élévateurs de 1,5 à 32 Tonnes
- 01 Tracteur Ro/Ro 35 Tonnes *SISU*
- 02 Tracteur Ro/Ro 45 Tonnes *FERRARI*
- 01 Pompe à grains *VIGAN* 140 Tonnes/H
- 01 Pompe à grains *NEUERO* 180 Tonnes/H

عدد العمال 2014 = 710 عامل (دائم + مؤقت)

- **العمال الدائمون** : 391 (20 إمرأة + 371 رجلا) **والعمال المتعاقدون:** 319 (25 إمرأة + 294 رجلا)
- ينقسم عدد العمال الدائمين (**391**) من حيث التدرج في المسؤوليات إلى **69** إطارا و **62** مسيرا و**260** منفذا.

- وينقسم نفس العدد أيضا أي (**391**) من الناحية السوسيو مهنية إلى **192** عاملا منتِجاً و**47** عاملا تقْنِيا و**152** إداريا.

الحصيلة السنوية للنشاطات المينائية

1. تجارة السفن

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السفن بحسب الدخول	511	533	563	613	522

2. متوسط المكوث في الميناء (كل أنواع السفن)

السنة	2014	2015
متوسط المكوث في المرسى لكافة أنواع السفن (خارج الميناء)	4,06 يوم	4,68يوم
متوسط الإنتظار في المرفأ لكافة أنواع السفن (داخل الميناء)	2,99 يوم	3,22 يوم

متوسط المكوث في المرسى: Attente moyenne en rade AMR

متوسط الإنتظار في المرفأ :Séjour moyen à quai SMQ

TAT = AMR + SMQ

3. تحليل تجارة البضائع

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
حجم البضائع .....(طن)	1 188 987	1 050 936	1 292 342	1 525 152	1 454 939

4. التجارة بحسب عائلات المواد 2015

عائلات المواد	حجم الواردات (طن)	حجم الصادرات (طن)	الحجم الإجمالي (طن)
المواد الفلاحية	345 021	20	345 041
المواد الغذائية	3 586		3 586
المواد الحديدية	143 535		143 535
معادن ومواد البناء	478 282		478 282
مواد بترولية	100 854		100 854
مواد كيماوية	12 821	3 647	16 469

أسمدة	130 848		130 848
صفقات خاصة	228 621	7 652	236 273
المجموع	**1 443 620**	**11 319**	**1 454 939**

5. تجارة بذور البطاطا (يشار إلى أن حصة ميناء مستغانم من الإستيراد الوطني من بذور البطاطا تقدر بـ 80 %)

السنة	عدد السفن	حجم الواردات (طن)
2004	32	54923
2005	23	42479
2006	30	71256
2007	25	54295
2008	34	83063
2009	37	96 791
2010	36	96 314
2011	37	100 342
2012	44	*127 745*
2013	39	*100 479*
2014	33	*100 693*
2015	42	*106 623*

6. تجارة السيارات

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد ناقلات السيارات*	199	194	269	240	209	147
عدد الوحدات المتحركة	56 359	63 662	150 081	121 668	112 190	51 482

* بدء عملية الاستيراد انطلاقا من أكتوبر 2009

7. تجارة الحاويات

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الحاويات (معادلة 20 قدم)	6 208	4 448	3 662	6 345	6 887
الحمولة الخام (طن)	40 646	28 049	23 546	51 809	44 862

Tare: وزن الحاوية فارغة.

Net:الوزن الصافي للحمولة المعبأة داخل الحاوية (دون عد وزن الحاوية)

Brut الحمولة الخام : **Tare + Net**

المشاريع المستقبلية للميناء:

- **مشروع إنشاء الحوض الثالث**

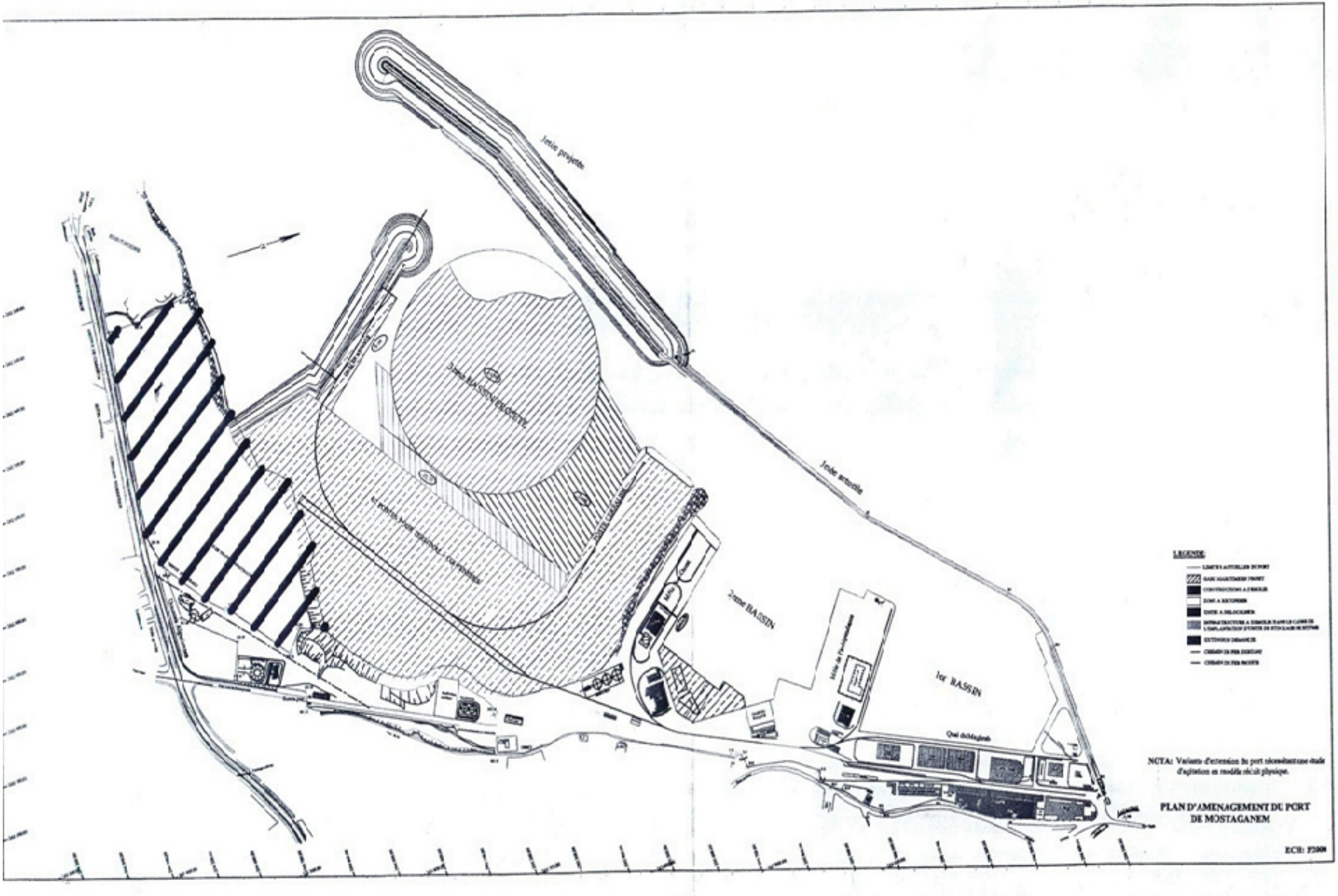
Jetée projetée
Jetée actuelle
3ème BASSIN DE CHASSE
1 entrée Nord "actuelle" Maintenue
2ème BASSIN
1er BASSIN
Môle de Pamphilon
Quai de Mogador
LEGENDE
NOTA: Variante d'extension du port nécessitant une étude d'agitation en modèle réduit physique.
PLAN D'AMENAGEMENT DU PORT DE MOSTAGANEM
ECH: 1/2000

حجم المبادلات التجارية وعدد السفن عند الدخول 2012-2014

	2012	2013	2014	2015
عدد السفن عند الدخول	533	563	613	522
حجم الإستيراد (طن)	1 027 484	1 264 490	1 508 627	1 443 620
حجم التصدير (طن)	23 452	27 852	16 524	11 319
الحجم الإجمالي (صادرات + واردات) - طن -	**1 050 936**	**1 292 342**	**1 525 151**	**1 454 939**

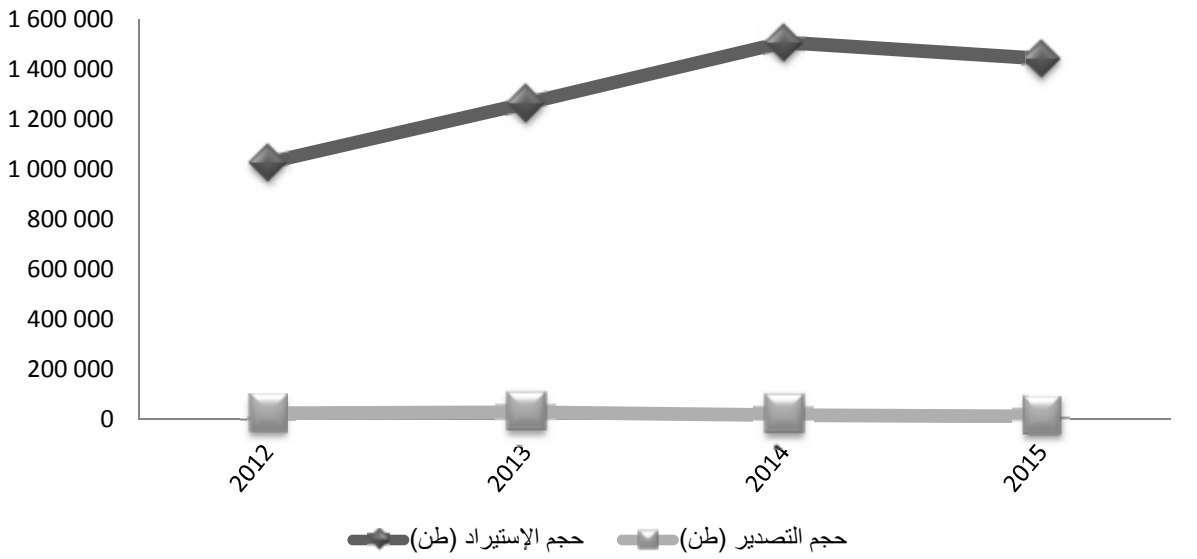

حجم المبادلات التجارية وعدد السفن عند الدخول 2002-2011

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد السفن عند الدخول	442	340	301	293	359	352	348	419	548	511
حجم الإستيراد (طن)	1 067 008	780 519	654 268	737 117	828 988	857 453	982 429	1 122 143	1 045 962	1 150 514
حجم التصدير (طن)	13 271	22 843	20 131	12 954	12 775	8 351	54 399	50 296	31 520	38 473
الحجم الإجمالي (صادرات + واردات) - طن -	**1 080 279**	**803 362**	**674 399**	**750 071**	**841 763**	**865 804**	**1 036 828**	**1 172 439**	**1 077 482**	**1 188 987**